الأمانة العامة - أوراق السياسات

الأمن القومى

الحزب الوطنى الديمقراطى

فكر جديد

بلدنا بتتقدم بينا

المؤتمر العام التاسع.. نوفمبر ٢٠٠٧

المحتويات

أولاً : الأمن القومى المصرى فى عالم متغير

■ مقدمة: ضرورة استعادة الإستقرار فى الشرق الأوسط. ٤
■ منطقة تعانى من تدهور مستمر. ٤
■ مفاهيم ومحددات الأمن القومي المصري. ٦
■ إتجاهات التحرك المصرى. ٧
■ إستراتيجية الأمن القومى من أجل حماية المشروع الوطنى المصرى. ١٦

ثانياً : الطاقة والتنمية

■ مقدمة ٢٠
■ مصادر الطاقة التقليدية. ٢١
■ مصادر الطاقات المتجددة. ٢٨
■ الطاقة النووية. ٣٠
■ خريطة الطاقة المستقبلية لمصر حتى عام ٢٠٢٢. ..... ٣١

مقدمة

يولى الحزب الوطني وحكومته أهمية كبيرة لسياسات تعزيز الأمن القومى فى ظل الأوضاع المتغيرة التى يشهدها العالم، والأوضاع غير المستقرة الذى يشهدها الشرق الأوسط، وتفاقم المشكلات السياسية والاقتصادية والأمنية فى المنطقة، وما تحدثه من تأثيرات سلبية على مصالح مصر وأمنها القومى.

وتقوم سياسات الحزب وحكومته على التحرك وطنياً واقليمياً ودولياً فى عدة مسارات، من بينها القضية الفلسطينية، والعراق، والسودان، وايران، إضافة إلى تنمية العلاقات مع الدول الافريقية، والقوى الكبرى، والقوى الدولية الصاعدة بما يخدم عملية التنمية الوطنية. كما يؤمن الحزب بضرورة التعامل والتفاعل مع عدد من الموضوعات المطروحة على الساحة السياسية الدولية، ومن بينها قضايا الانتشار النووى والارهاب، تحقيقاً لمصالحنا الوطنية.

كما يسعى الحزب وحكومته إلى تفعيل رؤية متكاملة لقضايا الأمن القومى، حيث تتناول سياسات الحزب هذا العام مسألة الطاقة وتأثيراتها على التنمية. ويعرض الحزب مجموعة من السياسات المتضمنة تنمية الاحتياطيات من مصادر الطاقة الأولوية، وترشيد استهلاكها، وتعظيم الاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة المتاحة فى مصر.

كما يعرض الحزب توجهاً محدداً للتعامل مع الطاقة النووية كأحد البدائل الاستراتيجية لتوفير احتياجات مصر من الطاقة، وذلك من خلال البدء فى الخطوات والاجراءات التنفيذية للبرنامج النووى المصرى بغرض الاستخدام السلمى للطاقة النووية، من أجل تنويع مصادر الطاقة وتأمينها مستقبلاً.

الأمن القومى المصرى فى عالم متغير

مقدمة

تعزيز المصالح المصرية في ظل بيئة إقليمية تتصاعد فيها عوامل التوتر سوف يتطلب تحركاً فاعلاً لاستعادة الاستقرار في المنطقة

ضرورة استعادة الاستقرار في الشرق الأوسط

بادر الحزب العام الماضى بطرح رؤية متكاملة حول الأمن القومى المصرى وذلك من خلال طرح ورقة نقاش اشتملت على قراءة عميقة ومتأنية للقضايا المصيرية التى تواجه مستقبل المنطقة وأمنها فى ظل ما تشهده من عوامل اضطراب، الأمر الذى يفرض ضرورة التمعن فى تأثيرها على المصالح المصرية التى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتطورات الإقليمية، سياسياً، وأمنياً، واقتصادياً.

تستدعى الأوضاع المتردية التى تعانى منها المنطقة وقفة لتقييم الظواهر التى برزت مؤخراً والتى تتطلب اهتماماً خاصاً من دولة بحجم مصر ومكانتها

وقد اتضح صواب هذا التوجه بالنظر إلى عدم تحسن الأوضاع فى المنطقة، على نحو وضع السياسة المصرية أمام تحد حقيقى على المديين المتوسط والبعيد، فتعزيز المصالح المصرية فى ظل بيئة إقليمية تتصاعد فيها عوامل التوتر سوف يتطلب أكثر من أى وقت مضى تحركاً فاعلاً لاستعادة الإستقرار فى المنطقة بوجه عام.

وقد يبدو أن مثل هذا الهدف، كإطار متصور لسياسة الأمن القومى المصرى فى المرحلة الحالية، مهمة تكاد تكون مستحيلة، فى ظل وصول الأوضاع الاستراتيجية فى مختلف أنحاء المنطقة إلى هذا المستوى من التدهور الذى نشهده، وظهور مؤشرات مقلقة بشأن عدم إيجاد حلول للمشكلات القائمة التى تتزايد تعقيداً، سواء على مستوى علاقات القوى الخارجية بمختلف الدول والأطراف فى المنطقة، أو العلاقات بين القوى الإقليمية، أو فى شكل تدهور الوضع الداخلى فى بعض الدول.

أثبت مثال الحرب التى شنتها إسرائيل فى لبنان واستمرار احتلالها للأراضى العربية فشلاً فى فرض سياسة الأمر الواقع فى المنطقة

لكن يبدو أيضاً أنه لن يوجد مخرج من هذا الوضع دون قيام قوة إقليمية بمكانة مصر بحشد طاقاتها لمعالجة الأوضاع القائمة. فعلى المدى القصير، يجب أن يرتكز هدف الإستراتيجية المصرية على احتواء التداعيات الناتجة عن استمرار هذه الصراعات وتفاقمها، وتحييد تأثيراتها السلبية على المصالح الحيوية لمصر. أما على المديين المتوسط والبعيد فسيكون على استراتيجية الأمن القومى تحديد كيفية التعامل مع مجريات التطورات الإقليمية نحو تجاوز حالة التردى التى تعانى منها، والتركيز على تسوية الصراعات الكبرى التى تمثل بؤر التوتر الرئيسية فى المنطقة.

أثبتت تجربة العراق أن استخدام القوة المسلحة لتغيير الأنظمة السياسية لن يؤدى إلى إقامة نظام جديد مستقر قابل للاستمرار

والمؤكد أن هذا التحرك يفرض عبئاً ثقيلاً على السياسة المصرية، إلا أن مكانة مصر ومحورية دورها يجعلها من أكثر الدول القادرة على تحمل تلك المسئولية. فمصر واحدة من أكثر الدول قدرة على التأثير فى تفاعلات المنطقة من ناحية، كما أنها من أكثر الدول التى يمكن أن تتأثر بما يجرى على ساحتها من ناحية أخرى. وبالتالى فإن رؤية الحزب للدور المصرى على المديين المتوسط والطويل لا تتعلق فقط بالتزامات مصر الإقليمية، أو توقعات الرأى العام فى الداخل وفى المنطقة منها، وإنما أيضا – وربما فى الأساس – تتعلق بأمنها القومى، وتعزيز مصالحها فى منطقة وعالم متغيرين.

أولاً، منطقة تعانى من تدهور مستمر

ساد الفكر بأن منطقتنا هى منطقة غير مستقرة، نتيجة الأزمات والحروب التى شهدتها عبر الزمن. فقد شهدت تلك المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية العديد من الحروب صنفها البعض على أنها حروب نظامية رئيسية فى دائرة الصراع العربى-الإسرائيلى ومنطقة الخليج، وكذلك ما شهدته المنطقة من تدخلات خارجية نتج عنها صراعات مسلحة بين دول المنطقة وبعضها ومع أطراف من خارج المنطقة، والصدامات المسلحة متفاوتة الحدة بين دول المنطقة ذاتها، بفعل نزاعات الحدود وطموحات الدور وأوهام القوة والخلافات السياسية. يضاف إلى ذلك الحروب الأهلية وأعمال العنف الداخلية والاغتيالات السياسية، بالتوازى مع العمليات الإرهابية التى اتخذت شكل موجات عنيفة، تصاعدت فى الآونة الأخيرة نتيجة استمرار حالة عدم الاستقرار.

وبالنظر إلى تاريخ المنطقة وواقعها الاستراتيجى، فإن الأوضاع المتردية التى تعانى منها تستدعى بالفعل وقفة لتقييم مجموعة الظواهر التى وضحت خلال الفترة الماضية، والتى تتطلب إهتماماً خاصاً من دولة بحجم مصر ومكانتها:

١- عانت – ولا زالت تعانى – منطقتنا من حالة عدم استقرار، فقد تصاعدت فى السنوات الأخيرة حالات أو احتمالات استخدام القوة المسلحة بين الأطراف الفاعلة فيها، ابتداءً من عام ٢٠٠٣، عندما قامت القوات الأمريكية بغزو العراق، وما أثير بعدها حول الهدف التالى للقوات الأمريكية، قبل أن تفجر اسرائيل حرباً فى لبنان مع حزب الله عام ٢٠٠٦.

ولم تتوقف الأمور عند ذلك الحد، فاستمرت احتمالات استخدام الخيار العسكري للتعامل مع التحديات الأمنية فى الشرق الأوسط كالبرنامج النووى الإيرانى، والمواجهات المستمرة بين قوات الاحتلال الاسرائيلى والشعب الفلسطينى، وبين الفلسطينيين ذاتهم، مع استمرار تردى الأوضاع فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، أو ما يثار بشكل متكرر حول احتمالات وقوع حرب بين إسرائيل وسوريا فى ظل الصراع القائم بينهما واستمرار الاحتلال الاسرائيلى للأراضى السورية. إضافة إلى ما

تشهد المنطقة تصاعداً خطيراً وغير مسبوق في تأثير العامل الديني والعرقي بصوره المختلفة، العقائدية والمذهبية والطائفية

إضفاء الصبغة الدينية على الصراعات والنزاعات ينطوي على اتجاه بالغ الخطورة

بلغ تهديد الإرهاب في المنطقة مدى غير مسبوق على الساحة الإقليمية

يستند الحزب إلى رؤية تتجاوز التعريف التقليدي للأمن القومي، وتراعي خصوصية وضع مصر ومكانتها الإقليمية

جاء البرنامج الإنتخابي الرئاسي ليؤكد على هدف "الحفاظ على قوة مصر وأمنها"، والمتمثل في حدود مؤمنة وسيادة مصونة وقرار مستقل وعلاقات خارجية متميزة ودور فعال إقليمياً ودولياً

يثار عن التهديدات العسكرية التركية بالتعامل مع قضية الأكراد في شمال العراق، وكذلك في القرن الأفريقي حيث دخلت القوات الإثيوبية أيضاً إلى الصومال في ظل تعقيدات إقليمية إضافية.

وقد أثبتت الخبرة أن الأطر التي تشن في ظلها حروب المنطقة تقود في غالبية الحالات في اتجاه تفاقم المشكلات وتعقيد الأمور، وليس حلها. فقد أثبت مثال الحرب التي شنتها إسرائيل ضد لبنان واستمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية فشلاً في فرض سياسة الأمر الواقع في المنطقة، بل أدت إلى استمرار حالة عدم الاستقرار، وانتشارها لتؤثر سلباً على مجريات الأمور في المنطقة بأكملها. كما أثبتت تجربة العراق أن استخدام القوة المسلحة لتغيير الأنظمة السياسية لن يؤدي إلى إقامة نظام جديد مستقر قابل للاستمرار.

٢- أن دول المنطقة تعاني من تزايد ضغوط التدخلات الخارجية في شئونها الداخلية من ناحية، أو عجزها عن التعامل المتوازن مع مشكلاتها الداخلية من ناحية أخرى. فلم تعد أوضاع كثير من الدول في المنطقة كما كانت عليه لفترة طويلة، وأولها العراق الذي يواجه خطر التفكك والانقسام بين أقاليم الدولة المختلفة، في ظل التصدع الذي أصاب الحكومة المركزية. كما أن دولاً أخرى مثل لبنان والسودان وفلسطين تعاني أيضاً من تأثيرات خارجية أدت إلى حدوث تفاقم وتوترات داخلية تسعى جاهدة لتجاوزها.

٣- هذا التصدع في بنيان بعض الدول تواكب مع بروز ظاهرة أخرى لا تقل خطورة تتمثل في تصاعد تأثير العامل الديني والعرقي بشكل غير مسبوق في المنطقة، وهي ظاهرة تجلت في صور مختلفة، عقائدية ومذهبية وطائفية. فإذا كان الدين يمثل دوماً أحد العناصر الرئيسية في منظومة القيم الإجتماعية والثقافية لمنطقتنا، إلا أن هذا الواقع لم يقف حائلاً أمام تعايش أطراف المنطقة لفترات طويلة مع الاختلافات المذهبية بدون مشاكل كبرى، وإيجاد الدول التي تسيطر الطائفية على هياكل المجتمع فيها صيغاً مستقرة نسبياً للتعايش في ظل هذا الواقع.

ولم تكن مشكلات الأقليات العرقية، أو التشكيلات القبلية داخل الدول، تعبر عن نفسها بأشكال شديدة الحدة. إلا أن هذه الصورة تغيرت، فهناك ما يثار حول "المد الشيعي" على نحو يستهدف توظيف المجموعات الشيعية داخل الدول في صراع للنفوذ يصور على أنه صراع مذهبي بين السنة والشيعة، كما نرى إحياء القضية الكردية مجدداً على نحو أصبح يمثل عنصراً حاكماً في المعادلة العراقية-التركية، وبدرجة أقل في سوريا، وكذلك الصراع بين فتح وحماس داخل الكيان الفلسطيني، فضلاً عن اكتساب المسألة الطائفية في لبنان أبعاداً خطيرة.

وفي هذا الصدد، فقد تم "تسييس" الدين في ظل مفاهيم مغلوطة لواقع الأمور، وغياب الإدراك لما يحمله ذلك من عواقب غير محسوبة. فإضفاء الصبغة الدينية على الصراعات والنزاعات القائمة ينطوي على اتجاه بالغ الخطورة، إذ تتحول من صراعات سياسية أو جيواستراتيجية يمكن تسويتها من خلال الأطر المتعارف عليها لحل النزاعات وإدارتها، إلى صراعات دينية تستعصي عليها هذه الحلول، لأن الدين لا يخضع للمساومة وغير قابل للحلول الوسط.

٤- إن مشكلات الأمن التقليدية قد تفاقمت أيضاً في المنطقة بمستوى يتطلب تركيزاً خاصاً من جانب الأطراف الإقليمية التي تتجاوز مصالحها حدودها الجغرافية، وهي متعددة. فقد بدأت مشكلة الانتشار النووي في اكتساب ملامح مقلقة في ظل استمرار خطر القدرات النووية الإسرائيلية في غياب تحرك مؤثر يوحي بإمكانية إخضاعها للرقابة الدولية، وظهور مؤشرات باتجاه إيران نحو امتلاك قدرات نووية عسكرية، بما يخلق معادلات أمنية جديدة تنذر بإضفاء البعد النووي على محاور الصراع في المنطقة.

٥- بلغ تهديد الإرهاب في المنطقة مدى غير مسبوق على الساحة الإقليمية، حيث بدأ ينشط تنظيم القاعدة والجماعات التي تنتمي إليه فكرياً في مختلف أرجاء المنطقة، وباتت كل الدول تواجه تهديدات مماثلة وحقائق جديدة. وتتميز الموجة الراهنة من الإرهاب بتطوير وسائل وأدوات جديدة، وتوسيع نطاق استهداف العمليات وزيادة كثافتها بصورة غير مسبوقة، إضافة إلى الاتساع النسبي في قاعدة الجماعات الإرهابية. وتشهد المرحلة الراهنة نقلة نوعية واضحة في طبيعة العمليات الإرهابية، وأسلوب تنفيذها، والأهداف الموجهة اليها، والنتائج الناجمة عنها.

هذه العوامل مجتمعة تؤكد أن الأوضاع في محيط مصر الاستراتيجي تتدهور في اتجاهات أكثر حدة، وبوتيرة أعلى مما كانت عليه في العقود السابقة. فقد تجمعت خطوط الأزمات المتفاقمة وتشابكت مساراتها على نحو يدفع بالمنطقة الى واقع أمني غير مستقر، بما قد يفرزه ذلك من تداعيات على الأمن القومي المصري.

ويرى الحزب أن مصر لا تملك إلا أن تكثف الاهتمام بما يدور حولها، خاصةً أن ما يجري في المنطقة يمس مصالحها الأساسية بصورة مباشرة. فكل الأطراف التي تأثرت بتدهور الأوضاع الحالية هي أطراف شديدة الأهمية بالنسبة لمصر، سواء كان الأمر يتعلق بفلسطين أو العراق أو سوريا أو لبنان أو السودان. كما أن كل القضايا الكبرى المثارة على ساحة الشرق الأوسط الحالي – سواء بالنسبة للصراع العربي-الإسرائيلي، أو مستقبل العراق، أو قضية منع الانتشار النووي – تعتبر كلها قضايا مصيرية بالنسبة لاستقرار المنطقة ومستقبلها، ولا يمكن التصور بأن المصالح المصرية ستكون بمنأى عن تداعياتها.

يطرح الحزب رؤية واضحة للمحددات التى تحكم إستراتيجية الأمن القومى المصرى فيما يتعلق بالدفاع والتنمية والاستقرار

ثانياً: مفاهيم ومحددات الأمن القومى المصرى

يؤكد الحزب الوطني على أن رؤيته لمحددات الأمن القومى المصرى ترتبط بشكل أساسي بسياسات تهدف إلى تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد المخاطر التى تتهدده داخلياً وخارجياً، وتأمين مصالحها الأساسية، وتهيئة الظروف المناسبة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً لتحقيق الأهداف والغايات التى تعبر عن التوافق العام فى المجتمع.

من هذا المنطلق جاء البرنامج الإنتخابى للرئيس مبارك عام ٢٠٠٥، ليؤكد على هدف عام هو "الحفاظ على قوة مصر وأمنها"، والذى يتمثل فى حدود مؤمنة وسيادة مصونة وقرار مستقل وعلاقات خارجية متميزة، ودور فعال إقليمياً ودولياً. كما استند إلى مجموعة من الأسس الهامة لأمن مصر القومى فى سياق إشارته للإنعكاسات التى تفرضها خصائص مصر القومية، كحساسية مواردها لأوضاع المنطقة، وانعكاساتها على طبيعة علاقاتها الخارجية. كما أكد البرنامج على مفهوم "دوائر الاهتمام المباشر" للسياسة المصرية، والذى يتعلق بالدول العربية التى تؤثر أوضاعها على مصالح مصر العليا، وأهمية العلاقة مع القوى الدولية الرئيسية كالولايات المتحدة وأوروبا، التى تمثل أطرافاً مؤثرة ذات مصالح فى المنطقة، وعلاقة خاصة بمصر.

ويذلك يستند الحزب إلى رؤية تتجاوز التعريف التقليدى للأمن القومى، بما يراعى خصوصية وضع مصر ومكانتها الإقليمية. فالأخذ بمفهوم ضيق للأمن القومى يقتصر فقط على التهديدات التقليدية المباشرة لأمن الدولة وكيانها يعنى إخراج القضايا الكبرى التى تحدد مستقبل المنطقة من دائرة الاهتمامات المصرية، وتقود إلى سياسة انعزالية لا تهتم بالتأثير على مسار الأحداث الإقليمية لحماية مصالحها الحيوية.

لدى مصر مصلحة أكيدة فى تكثيف العمل على حماية استقرارها من تفاقم الأوضاع الإقليمية والعمل على مختلف المستويات بغية صيانة استقرارها الداخلى وأمنها القومى

والواقع أن قراءة معطيات الوضع الإقليمى المحيط بمصر فى الفترة الحالية، يؤكد أنه لا تواجه مواقف تمس فكرة الدولة وأمنها القومى بمستويات خطرة أو مباشرة، كما حدث بالفعل بالنسبة لعدد من دول المنطقة، التى تأثرت وحدة أراضيها، أو نسيج مجتمعاتها، أو هياكلها السياسية، بصورة أدت إلى تدهور مستمر فى أسس الدولة. بل على العكس من ذلك، فمصر من الدول القليلة فى العالم التى تحتفظ بحدودها الجغرافية واندماجها القومى وهويتها الخاصة وسيادتها الوطنية، عبر عدة قرون تغيرت خلالها الخرائط الجغرافية والسياسية والسكانية للغالبية العظمى من دول العالم، اختفت خلالها دول بأكملها، وظهرت دول وكيانات جديدة.

وتتميز مصر بكونها دولة ذات أسس ومؤسسات قوية، وعلاقات خارجية مبنية على مبادئ القانون الدولى، وعلاقات مجتمعية تحافظ على نسيج وطنى موحد، إضافة إلى مواردها الطبيعية والبشرية المتميزة وقدراتها العلمية وموقعها الجغرافى، والتى تشكل كلها أسس الدولة العصرية القادرة على قيادة المنطقة فى مواجهة التحديات التى تكتنفها.

وتفرض خصوصية وضع مصر الإقليمى، وارتباط مصالحها المباشرة بمجريات الأوضاع فى المنطقة، ضرورة تبنى مفهوم واضح لمصالح الأمن القومى يتجاوز التهديدات المباشرة التى قد تواجه الدولة، بحيث يكثف ارتباطاً وثيقاً بمجمل الأوضاع الإقليمية سياسياً واقتصادياً وأمنياً، وهو ما تزداد أهميته فى ظل الأوضاع التى تمر بها المنطقة.

ويرى الحزب أن هذه الرؤية ترتكز على مجموعة من المصالح العليا الثابتة، التى تسعى مصر لتحقيقها أو تعظيمها أو منع المساس بها، تمثل قيماً أساسية أو غايات قومية، ومجموعة من المحددات التى تحكم التحرك المصرى فى إطار الإستراتيجية الشاملة للأمن القومى. وتتمثل هذه الرؤية فيما يلى:

١ – القدرة على الدفاع عن النفس ضد التهديدات العسكرية الخارجية، سواء كانت تلك القدرة ترتبط بإستراتيجية دفاعية تهدف إلى صد وإحباط العدوان العسكرى فى حالة وقوعه، أو إستراتيجية ردعية تهدف إلى منع وقوع العدوان أصلاً من خلال امتلاك قدرة مؤكدة على التحرك الاستباقى أو الرد المضاد. ويمثل "الدفاع" أكثر المصالح العليا التصاقاً بفكرة البقاء والسيادة بالنسبة لأية دولة. وقد استقرت التوجهات المصرية منذ فترة طويلة على إتباع سياسات تعتمد على عدم المغامرة العسكرية أو التورط الخارجى أو استعراض القوة، فى مشكلات لا تمس حالة مصر الدفاعية مباشرةً، باستثناء حالات محددة يبدو خلالها أن هناك مصالح عليا يتم المساس بها من جانب طرف آخر. وقد استمرت مصر فى التأكيد على ثوابتها العسكرية والثقة بخياراتها الدفاعية، دون التأثر بأى أجواء من الشحن أو الضغط على طريق التورط العسكرى
بما يتعارض مع ما تمليه مصالحها القومية.

٢ – القدرة على تحقيق التنمية الشاملة والمتواصلة، خاصة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تصاعدت أهميتها، لتتحول– بفعل التداعيات المتصورة لفشلها أو نجاحها – إلى قضية أمن قومى بالنسبة لمعظم الدول، أى أن نمط حياة الشعوب ذاته بات يمثل ركناً أساسياً فى منظور الدولة لأمنها القومى.

وترتبط قدرة مصر على تحقيق التنمية الشاملة بعوامل مختلفة، وتتأثر كذلك بالتطورات الإقليمية، فبعض الموارد الأساسية تتسم بحساسية للتطورات الجارية فى المنطقة، سلباً أو إيجاباً، كدخل السياحة وإيرادات قناة السويس وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج على سبيل المثال. كما أن التوترات الإقليمية تحد من تدفق الاستثمارات على المدى الطويل، بفعل حسابات المخاطر المعتادة، وتؤثر على حركة الأسواق المالية. كما أنها تؤدى إلى تأثر العلاقات الاقتصادية بين القوى

يؤمن الحزب بأن التحرك المصري في التعامل مع القضايا والأزمات الكبرى التي تواجه المنطقة وتحدد مستقبلها يجب أن يتسم بقدر من الواقعية والطموح في آن واحد

انطلق تعامل مصر مع القضية الفلسطينية في مراحلها المختلفة من التزامها بالمصالح الثابتة للشعب الفلسطيني

التمدد المتواصل لمساحة الرقعة الاستيطانية الإسرائيلية التي توسعت لتصل إلى أعماق أراضي الضفة وسعي إسرائيل الدءوب لاستكمال مشروع الجدار العازل يقوض الأساس الجغرافي لإقامة الدولة الفلسطينية

الإقليمية التي تجد نفسها أحياناً في معسكرات سياسية متباينة، وأحياناً تؤثر على نمط العلاقات القائمة مع القوى الكبرى التي تعمل في المنطقة. إضافة لذلك فإن حالات عدم الاستقرار الداخلي التي تصيب شركاء رئيسيين كالعراق تدفع في اتجاه حدوث تقلصات غير متوقعة في العلاقات الاقتصادية الخارجية لها، وهو ما نتج عنه تأثيرات في حالات دول عربية مختلفة.

٣- القدرة على الحفاظ على كيان الدولة وسيادتها وتعزيز استقرارها الداخلي، من خلال مواصلة عملية إصلاح سياسي تتضمن توسيع قاعدة المشاركة السياسية وتطوير المؤسسات، وإدخال التعديلات التشريعية اللازمة لضمان فاعلية واستمرارية عملية الإصلاح، في ظل أوضاع إقليمية غير مستقرة امتدت آثارها الى داخل العديد من الدول.

تظل المصلحة العليا الخاصة بالاستقرار السياسي الداخلي من أكثر المصالح حساسية لما يجرى في المنطقة. وقد أدت عوامل عدم الاستقرار إلى التأثير بعنف على النظم السياسية داخل بعض الدول، بفعل تحولها إلى مسرح عمليات تمارس فيه صراعات بالوكالة. ويعد احتمال امتداد موجات الإرهاب من دول إلى أخرى مجاورة مثالاً واضحاً في هذا الشأن. كما أطلقت بعض التطورات الإقليمية العنان لتأثر توجهات بعض الفئات المذهبية داخل دول محددة بما يجرى في الجوار، بما أدى إلى توترات داخلية مزمنة. كما أن حالة التدويل التي شهدتها المنطقة قد دفعت في اتجاه سياسات بدا وكأنها تهدف أحياناً إلى إحداث فوضى في المنطقة، على نحو أصبح معه الحفاظ على الاستقرار السياسي في المنطقة تحدياً صعباً.

وقد بدت الحالة المصرية الأقل تأثراً بهذه التطورات التي شهدتها المنطقة مؤخراً، حيث أوضحت التطورات السياسية التي تمر بها مصر، والتي عكست تصميماً على المضي قدماً في مسيرة الإصلاح السياسي، أوضحت متانة البنيان السياسي لمصر وتماسكه. ورغم ذلك، فإن الحزب يرى أن لدى مصر مصلحة أكيدة - مثل أية دولة في المنطقة ؤ في تكثيف العمل على حماية استقرارها السياسي من تفاقم الأوضاع الإقليمية والعمل على مختلف المستويات بغية صيانة استقرارها الداخلي وأمنها القومي.

٤ - القدرة على الحفاظ على مكانة خاصة على الساحتين الإقليمية والدولية، بما يمكنها من الاضطلاع بدور مؤثر في نطاق محيطها الإقليمي.

وعلى الرغم من أن "المكانة" قد لا تكون قضية حيوية في حد ذاتها، فإنها تكتسب أهمية كبيرة في ضوء خصوصية الدور المصري الذي يعتمد على التفاعل مع مجريات الأوضاع في المنطقة سياسياً والتأثير عليها بما يصب في مصالحه الوطنية، وهو ما يعتمد على عنصر "المكانة" الإقليمية - أو بتعريف آخر "الدور السياسي" -الذي يعزز بدوره من "المكانة" على الساحة الدولية، الأمر الذي يدعم قدرة الدولة على تحقيق أهدافها السابقة.

ثالثاً: إتجاهات التحرك المصري

يرى الحزب أن حالة الاضطراب التي تجتاح المنطقة تفرض على مصر التحرك الجاد باتجاه استعادة الإستقرار فيها، أو على الأقل منع تدهور أوضاعها، وضبط التوازنات المختلفة حالياً في أرجائها بما يتوافق مع المصالح المصرية. وإذا كانت المصالح القومية الأساسية تمثل الخطوط الحمراء التي عادةً ما تتحرك آلة الأمن القومي للدولة للدفاع عنها في مواجهة أية تهديدات تتعرض لها، إلا أن القضية هي أن المصالح القومية تحتاج إلى ترجمة تفصيلية في شكل توجهات وسياسات ترتبط بما تعتبره الدولة ضرورياً لتحقيق تلك المصالح في فترة زمنية محددة، وتجاه أطراف وقضايا بذاتها، وفي سياق تفاعلات معينة.

ومن هذا المنطلق، يؤمن الحزب بأن التحرك المصري في التعامل مع القضايا والأزمات الكبرى التي تواجه المنطقة وتحدد مستقبلها يجب أن يتسم بقدر من الواقعية والطموح في آن واحد: الواقعية التي تراعي حدود هذا التحرك إذا كان أقصى ما يمكن تحقيقه هو احتواء التدهور ومحاولة عزل تداعياته وتحييدها، والطموح الذي يُمكن من اقتناص الفرص لمحاولة تحول مجريات الأمور من مسار التدهور والتصاعد إلى مسار الإستقرار.

١ - التحرك في مسارين متوازيين بشأن القضية الفلسطينية

المشكلة الفلسطينية كانت دوماً "القضية الأولى" على قائمة اهتمامات السياسة الخارجية المصرية، والتي تم التعامل معها دائما على أنها " القضية المحورية" لمصر شعباً وحكومةً، بفعل تأثيراتها متعددة المستويات على كل تفاعلات المنطقة وداخلياً. وقد نبع التزام مصر بالتوصل إلى حل لتلك المشكلة من عوامل عديدة تشابكت مع الوقت، بحيث أصبح التعامل معها يتجاوز منطق "المصالح" التي تمثل الدوافع المعتادة للدول في سياستها الخارجية.

فقد كان هناك التزام قومي لمصر تجاه القضية الفلسطينية استناداً على ثقلها العربي وقيمها الإنسانية، وإيمانها بضرورة استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة تنفيذاً للشرعية الدولية ولمبدأ العدالة. وقد انطلق تعامل مصر مع القضية الفلسطينية في مراحلها المختلفة من التزامها بالمصالح الثابتة للشعب الفلسطيني، سواء بالوقوف إلى جانبه في محنه العصيبة التي تعرض لها، أو بدعم مواقفه التفاوضية، أو احترام خياراته التي ارتضاها لنفسه، أو طرح قضاياه على الساحة الدولية، أو الدفع في اتجاه وحدة الصف العربي خلفه، أو وحدته هو ذاته خلف قضيته، دون التدخل في شئونه الداخلية.

من هذا المنطلق، فإن دقة المرحلة الراهنة وما تشهده الساحة الفلسطينية من ظروف بالغة التعقيد والتداخل، تفرض أكثر من أى وقت مضى ضرورة اليقظة والترقب لما تحمله هذه التطورات من تداعيات على مستقبل القضية الفلسطينية برمتها. وقد جاءت الأحداث التى شهدها قطاع غزة هذا الصيف بتفجر الصراع بين حركتى فتح وحماس وصولاً إلى استيلاء الأخيرة على القطاع بقوة السلاح، لتوضح حجم الأزمة التى يعانى منها كيان السلطة الفلسطينية. وحقيقة الأمر أن خطورة هذا الصدام تتجاوز مجرد تأثيرها المباشر على تماسك السلطة، فهى تكشف عن شرخ عميق فى المشروع الوطنى الفلسطينى ذاته يزداد عمقاً فى ظل الهوة التى تفصل بين الحركتين. فاستمرار الانقسامات الفلسطينية الداخلية حول أمور تمس جوهر القضية ومسار أية مفاوضات مقبلة، كالإعتراف بالسلطة الوطنية الفلسطينية، والموقف من الاتفاقات الموقعة بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى، وما إذا كان هدف المشروع الفلسطينى هو إقامة دولة فلسطينية على أراضى الضفة الغربية وغزة المحتلة عام ١٩٦٧، أم إقامة دولة على كامل الأراضى الفلسطينية، يزيد من التعقيدات التى تواجه القضية.

يرى الحزب ضرورة السير على مسارين متوازيين فى التعامل مع القضية الفلسطينية، استمرار الالتزام بضرورة التوصل الى حل عادل وشامل ودائم على أساس الشرعية الدولية وصيغة الدولتين، وتكثيف المساعى لاستعادة التوافق الوطنى الفلسطينى

ومما يضاعف من خطورة الموقف، الاتجاه الإسرائيلى نحو تقويض فرص حل القضية الفلسطينية، وتقويض صيغة الدولتين تدريجياً كإطار متفق عليه لإيجاد هذه التسوية. ويرجع ذلك لتداخل عوامل مختلفة، أهمها مواصلة سياسة الإستيطان غير المشروعة من قبل إسرائيل فى الأراضى المحتلة. فالتمدد المتواصل لمساحة الرقعة الإستيطانية التى توسعت لتصل إلى أعماق أراضى الضفة، مع سعى إسرائيل الدؤوب لإستكمال مشروع الجدار العازل، يقوض الأساس الجغرافى لإقامة الدولة الفلسطينية، والتى - إذا ما استمر هذا الاتجاه - ستولد فى شكل دويلة ممزقة الأوصال يصعب تصور إمكانية بقائها كدولة قابلة للإستمرار. هذا التقويض للأساس الجغرافى للتسوية يتفاعل الآن مع تقويض الأساس السياسى المطلوب توافره لدى كل من الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى، متمثلاً فى التراجع الملحوظ لدى القيادة والرأى العام الإسرائيليين فى أى توجه يمكن من التوصل إلى سلام نهائى، أو تقديم الحد الأدنى المطلوب للجانب الفلسطينى لتحقيق سلام عادل، وما يواجه ذلك من انقسام حول طبيعة المشروع الوطنى لدى الجانب الفلسطينى.

يرى الحزب أن الموقف قد يتطلب من مصر ودول عربية أخرى - بالتنسيق الوثيق مع الجانب الفلسطينى - تبنى موقفاً أكثر اقترابا من مضمون المفاوضات، بما يتجاوز الدور التقليدى الذى طالما اضطلعت به كوسيط أو كطرف داعم للجانب الفلسطينى، لينطوى على تحرك مباشر من أجل المساهمة فى تقديم تصور خاص بعناصر التسوية لقضايا الوضع الدائم

ويرى الحزب أن هذه التطورات مجتمعة تفرض على السياسة المصرية السير على مسارين متوازيين فى تعاملها مع القضية الفلسطينية فى المرحلة المقبلة:

المسار الأول، يتمثل فى استمرار الالتزام بضرورة التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم على أساس الشرعية الدولية وصيغة الدولتين. فالخيار الرئيسى للشعب الفلسطينى، الذى تدعمه مصر، هو إقامة دولة فلسطينية مستقلة متصلة قابلة للحياة، على الأراضى الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس، استناداً إلى مقررات الشرعية الدولية، والتى تتمثل فى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، أياً كانت الصيغة التفاوضية التى يمكن من خلالها التوصل إلى تسوية سلمية تضمن قيام تلك الدولة.

وفى ظل التردى الذى أصاب فرص التسوية، وحالة الضعف الذى يعانى منه الطرف الفلسطينى فى مفاوضاته مع إسرائيل، فإن الأمر قد يتطلب من مصر ودول عربية أخرى - بالتنسيق الوثيق مع الجانب الفلسطينى - تبنى موقفاً أكثر إقتراباً من مضمون المفاوضات، بما يتجاوز الدور التقليدى الذى طالما اضطلعت به كوسيط أو كطرف داعم للجانب الفلسطينى، لينطوى على تحرك مباشر من أجل المساهمة فى تقديم تصور خاص بعناصر التسوية لقضايا الوضع الدائم. ويجب أن يتأسس مثل هذا التحرك على مبادىء الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة، وعلى أساس المبادرة العربية للسلام وجولات المفاوضات السابقة والتى قطعت شوطاً طويلاً فى إقتحام أكثر القضايا حساسيةً فى المفاوضات، وصولاً إلى حل عادل يحقق للشعب الفلسطينى مطالبه وحقوقه المشروعة. وليس معنى ذلك مصادرة الدور التفاوضى للطرف الفلسطينى، أو إغفال مسئوليته المباشرة عن القرارات الصعبة المطلوبة للوصول إلى حل دائم للصراع، وإنما يستهدف الحفاظ على سقف الحقوق الفلسطينية.

أما **المسار الثانى**، فيتمحور حول ضرورة تكثيف المساعى المصرية لاستعادة التوافق الوطنى الفلسطينى وتجاوز الإنقسامات الناتجة عن أحداث غزة. فاستمرار حال الإنقسام حول ثوابت المشروع الوطنى الفلسطينى وأهدافه من شأنه أن يؤدى إلى تقويض الموقف الفلسطينى وإضعافه بحيث يصعب عليه اقتناص أى فرص تتاح له لاستعادة حقوقه.

ولمصر أيضاً خبرة طويلة فى محاولات توحيد مواقف الفصائل الفلسطينية من خلال العمل على معالجة القضايا الجوهرية. ويرى الحزب أهمية تكثيف الجهود لتجاوز هذه الانقسامات، وصولاً إلى توافق يتأسس على الشرعية الفلسطينية ووحدة الصف، وبالتوازى استمرار العمل على رفع أى حصار يفرض من قبل إسرائيل على قطاع غزة، ووقف الانتهاكات التى يتعرض لها الشعب الفلسطينى.

٢- إحتواء ومعالجة الموقف فى العراق

إن حالة الاضطراب الآخذة فى التصاعد التى تعصف بالمشهد العراقى ربما تمثل مصدر التوتر الأكثر خطورة بالنسبة لأمن المنطقة على المدى الطويل. فتصدع مشروع الدولة فى العراق يعمل فى طياته تداعيات متعددة الأبعاد تمتد آثارها خارج حدود هذا البلد لتمس مجمل الأوضاع فى أرجاء المنطقة، بدءاً بالتوازنات الإستراتيجية الإقليمية وحالات العنف وسفك الدماء، ومروراً بتزايد حدة النزعة الطائفية والمذهبية فى بعض مجتمعاتها، وإنتهاء باحتمال تعرض بعض الدول لنفس أعراض التفكك التى أصابت الكيان العراقى.

وتتمثل نقطة البداية فى تقييم مدى تأثير مجمل هذه التداعيات على استقرار المنطقة ومصالح الأمن القومى

المصرى فى رصد الحقائق الصعبة التى تحكم الوضع العراقى حالياً. فالسمة الغالبة على المشهد الراهن هى تفكك النظام السياسى إلى مجموعة من مراكز القوى الإقليمية، بحيث أصبحت الأمور السياسية والإقتصادية والأمنية خارج سيطرة الحكومة المركزية. وقد شهدت الساحة العراقية إخفاقاً على المستوى السياسى يتمثل فى غياب أى إتجاه للمصالحة السياسية بين أطراف المعادلة العراقية، وأيضاً على المستوى الإقتصادى متمثلاً فى إنهيار قطاعات اقتصادية وخدمية حيوية بأكملها. ومما يزيد الوضع صعوبة هو أن خريطة الصراع فى العراق باتت تتسم بحالة شديدة التعقيد، فليس هناك صراعاً واحداً، بل صراعات متعددة تتفاوت فى حدتها، ولكنها تتداخل وتتقاطع فيما بينها على نحو يهدد تماسك الدولة وبقاء العراق ككيان موحد. ولا تقتصر مضاعفات هذا الوضع فقط على المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية فحسب، فقد بلغت حدة العنف درجة أصبحت تهدد ركائز المجتمع ذاته. ويأتى كل ذلك على خلفية تزايد الاحتمالات لتدخل القوى الإقليمية المجاورة للعراق فى شئونه الداخلية، خاصةً فى ظل الفراغ الناتج عن فشل الادارة الأمريكية فى توجيه مسار التطورات وتحقيق الأمن والاستقرار فى العراق.

إن السمة الغالبة على المشهد العراقي الراهن هى تفكك النظام السياسي إلى مجموعة من مراكز القوى الإقليمية بحيث أصبحت الأمور السياسية والاقتصادية والأمنية خارج سيطرة الحكومة المركزية

إن نجاح أى تحرك سوف يعتمد على التصدى لأية محاولة لتحويل حالة "الانقسام" الراهن إلى "تقسيم فعلى" بما يفضى إلى تغيير الحدود الحالية للعراق أو التدخل الإقليمى المباشر بما يستهدف تغيير التوازنات الإقليمية والداخلية.

ويرى الحزب أن الإطار العام للحفاظ على الحد الأدنى من المصالح العربية والمصرية سيتطلب تحركاً عربياً ثابتاً ومتواصلاً يستهدف على المدى القريب إحتواء مضاعفات الوضع فى العراق للحيلولة دون وصوله إلى حد التفكك التام والانهيار. والواقع أن نجاح أى تحرك سوف يعتمد على التصدى لأية محاولة لتحويل حالة "الإنقسام" الراهن إلى "تقسيم فعلى" بما يفضى إلى تغيير الحدود الحالية للعراق، أو التدخل الإقليمى المباشر بما يستهدف تغيير التوازنات الإقليمية والداخلية بين القوى السياسية أو إقصاء أى طرف من العملية السياسية بما يعمق من تفاقم حدة الصراع والاقتتال المذهبى.

إقصاء أى طرف عراقي من المشاركة فى الحكم يمثل انتكاسة حقيقية لفرص المصالحة السياسية

كما يرى الحزب أن الأمر يقتضى فى نفس الوقت تحركاً نشطاً ومبادراً ومحدداً، تضطلع فيه مصر بدور فعال ومباشر فى إطار التحرك العربى تجاه الأطراف المعنية على الساحة العراقية، للتوصل إلى توافق سياسى حول القضايا الحاكمة التى ستحدد مصير العراق خلال عقود قادمة، والتى يتمثل أهمها فى الآتى:

■ **صيغة الفيدرالية كأساس لنظام الحكم**، وهى مسألة حيوية يمكن القول أنها تمثل قضية الخلاف الرئيسية فى العراق اليوم، وهى قضية كانت فى قلب الجدل حول هيكل الدولة وحدود سلطاتها منذ الإطاحة بنظام صدام حسين. وعلى الرغم من إعتماد الفيدرالية كمبدأ عام فى الدستور العراقى، فإن طبيعة النظام الفيدرالى وحدود السلطات بين المركز والأقاليم، وكيفية إقتسام الموارد بينهما وخاصةً عائدات النفط، كلها لا تزال قضايا موضع خلاف لم يتم حسمها حتى الآن.

لم يعد السودان كما كان عليه إذ توجد سمات عامة واحتمالات قادمة تطرح أسئلة هامة بالنسبة للسياسة المصرية

■ **إدماج السنة فى العملية السياسية**، حيث أكدت مصر منذ بداية عهد النظام الجديد فى العراق أن إقصاء أى طرف من المشاركة فى الحكم يمثل انتكاسة حقيقية لفرص المصالحة السياسية. وإذا كانت آليات النظام السياسى التى تم إستحداثها بعد سقوط نظام البعث فى العراق قد أدت إلى تكريس النزعة الطائفية كأساس للمشاركة السياسية – سواء فى شكل العملية الانتخابية وما أفرزته من تمثيل نيابى على أساس طائفى، أو توزيع مناصب الحكم، أو تغلغل النزعة الطائفية إلى هياكل المؤسسات الأمنية – فإن الأمر يتطلب الآن التدرج فى إصلاح هذا الوضع بدءاً بمراجعة الدستور، وكذلك التشريعات على نحو يتيح للأحزاب السنية الاندماج فى العملية السياسية على أساس من التكافؤ والندية، كمقدمة لإعادة هيكلة المؤسسات العراقية على أساس وطنى وليس طائفى.

■ **وضع مدينة كركوك**، والذى يعد من أكثر القضايا حساسيةً بالنسبة لمستقبل العراق. فبحكم تركيبتها العرقية المتنوعة فإن كيفية حسم مسألة الوضع الدائم لكركوك سيكون له دلالات عميقة تحدد مسار التطورات فى العراق وشكل العلاقة بين أطرافه المتصارعة، فإما أن تكون مثالاً يحتذى به للتعايش السلمى، أو يتفجر الوضع فى المدينة بحيث يصبح بؤرة جديدة للصراع العرقى.

وبالتوازى مع التحرك فى هذه الموضوعات التى تمس مستقبل العراق بصورة مباشرة وحالة، يرى الحزب أنه من المهم كذلك- على ضوء تزايد وتعالى الأصوات المطالبة بالانسحاب الأمريكى من العراق واتخاذ المملكة المتحدة خطوات لتقليص تواجدها العسكرى فيه – أن تقوم مصر والدول العربية بتدارس سياسة محددة لكيفية التعامل مع الأوضاع فى العراق بعد خروج القوات الأجنبية، وهو الأمر الذى قد يفضى إلى تداعيات خطيرة على الأوضاع الداخلية فى العراق وفى المنطقة.

٣- العمل على دعم الاستقرار فى السودان

يعتبر السودان قضية أمن قومى، وليس مجرد سياسة خارجية، بالنسبة لمصر، فهى ليست مجرد دولة جوار تقع فى دائرة الاهتمام المباشر لمصر، وإنما "حالة خاصة" لدولة شقيقة تمثل عمقاً إستراتيجياً، وتربطها بمصر علاقات تاريخية، وامتدادات سكانية، ومصالح حيوية متبادلة، وتفاعلات سياسية دفعت دائماً فى اتجاه تحول الشأن السودانى إلى شأن مصرى والعكس. وكانت مصر تهتم دائماً بما يجرى فى السودان، كأولوية قصوى ضمن توجهاتها الخارجية، وكان السودان أيضا يعتبر دائماً أن مصر تمثل امتداداً إستراتيجياً شمالياً له.

وقد بدأ السودان فى الفترة الأخيرة مرحلة جديدة من تاريخه شهد خلالها اهتماماً متزايداً من بعض الأطراف الدولية، كما شهد عملية واسعة لإعادة صياغة هياكله السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومجموعة من التوترات الإقليمية والاتفاقيات التى ارتبطت بأوضاع متفجرة فى أنحاء الدولة السودانية، بصورة أدت إلى

ظهور ما يعتبر "سودان جديد" على حدود مصر الجنوبية. فلم يعد السودان كما كان عليه، إذ توجد سمات عامة، واحتمالات قادمة، تطرح أسئلة هامة بالنسبة للسياسة المصرية.

يؤكد الحزب على أهمية المساهمة فى الحفاظ على الاستقرار فى السودان والمساعدة فى الحفاظ على ترابطه وسيادته واستقلاله بالتشاور الوثيق مع الأشقاء فى السودان، ومن خلال شبكة العلاقات الخارجية التى تمتاز بها مصر

ويؤكد الحزب أنه من المهم العمل على إنهاء التوتر فى السودان، وأن نسعى للمساهمة بفاعلية للحفاظ على استقرار تلك الدولة الشقيقة واستقلالها بكل الوسائل، من خلال التشاور الوثيق مع أشقائنا فى السودان، ومن خلال شبكة العلاقات الخارجية التى تمتاز بها مصر. ويكمن الهدف الأساسى فى المساعدة بكل الأساليب فى الحفاظ على ترابط الدولة وسيادتها واستقلالها، بمستوى يضمن لها إمكانية تنمية ذاتها والحفاظ على مصالح وأمن شعبها، وحتى لا تتحول إلى مصدر تهديد لمصالح مصر فى الوقت نفسه

٤- التعامل مع تأثيرات العامل الإيراني

التطورات التى شهدتها المنطقة خلال السنوات القليلة الماضية فتحت المجال أمام إيران لتوسيع دائرة نفوذها التقليدى بعيداً عن محيطها المباشر

تجاوزت السياسة الإيرانية خلال السنوات الثلاث الأخيرة الحدود التقليدية التي كانت تحيط بها خلال العقود الثلاثة الماضية، لتتحول إلى عنصر متداخل فى حسابات مستقبل المنطقة. فالتطورات التى شهدتها المنطقة والتى أحدثت اختلالات فى التوازنات الإستراتيجية القائمة، فتحت المجال أمام إيران لتوسيع دائرة نفوذها التقليدى بعيداً عن محيطها المباشر. وكان على رأس هذه التطورات الإطاحة بالنظام البعثى فى العراق الذى نتج عنه فراغاً إستراتيجياً نجحت إيران فى أن تملأه بحكم علاقات الجوار والتواصل مع المجموعات الشيعية. وسبق ذلك الإطاحة بحكم حركة الطالبان فى أفغانستان، بما يعنى اختفاء القوتين اللتين كانتا تمثلان حاجزاً منيعاً أمام تمدد النفوذ الإيرانى شرقاً وغرباً. وكان ذلك بالتوازى مع تفجر الصراعات بين بعض دول المنطقة على نحو مكنها من تعزيز علاقاتها بقوى معينة، وخاصةً جبهة الصراع العربى- الإسرائيلى من خلال تأثيرها على الساحة اللبنانية، أو بتدعيم علاقاتها مع أطراف إقليمية أخرى.

العلاقة بين مصر وإيران ليس محكوماً عليها بأن تكون علاقة "صراعية" أو حتى متوترة

ومن ثم تبرز أهمية التفاعل مع الدور الإيراني الذى شهد تنامياً ملحوظاً فى بؤر التوتر فى المنطقة، كالعراق ولبنان وفلسطين، إضافة إلى التأثيرات على الأوضاع فى منطقة الخليج. يضاف إلى ذلك أن تنامى النفوذ الإيرانى على المستوى الجيواستراتيجي جاء على خلفية مؤشرات لتنامى القدرات الإيرانية على مستوى التسليح، وخاصةً فيما يتعلق ببرنامجها النووى، والذى يمثل قضية بالغة الحساسية لأمن وميزان القوة فى المنطقة.

يعارض الحزب أية تدخلات إيرانية فى الشئون الداخلية للدول العربية ويقف ضد امتلاك إيران أسلحة نووية وضد إثارة النعرات المذهبية والطائفية فى المنطقة

ويرى الحزب أن العلاقة بين مصر وإيران ليس محكوماً عليها بأن تكون علاقة "صراعية" أو حتى متوترة، غير أن مشكلة السياسة الإيرانية تتمثل فى الطريقة التى تمارس بها دورها الإقليمي، وتدخلاتها فى الشئون الداخلية لدول عربية، وإتباعها لسياسات قد تمس بالمصالح القومية المصرية، واتخاذها مواقف تستثير العديد من القضايا الحساسة الخاصة بالعلاقات المذهبية فى المنطقة، وبرنامجها النووى الذى تشير بعض التقديرات إلى اتجاهه لتجاوز الإستخدامات السلمية.

ويؤكد الحزب أن توجه السياسة الإيرانية وما يطرحه من قضايا تمس أمن المنطقة ومستقبلها، تثير تحفظات ينبغى طرحها بصراحة، والتعامل معها فى سياق النظر فى مسألة إقامة علاقات ثنائية صحية مع إيران. وفى هذا الصدد يؤكد الحزب على ما يلى:

- معارضة أية تدخلات إيرانية فى الشئون الداخلية للدول العربية، فتدعيم إيران لتيارات وجماعات خارج نطاق السلطة الشرعية للدولة إنما يضعف من كيانها، الأمر الذى يضاعف من حالة عدم الإستقرار الإقليمى.
- الوقوف ضد امتلاك إيران أسلحة نووية، فى إطار الموقف المصرى المعارض لوجود أية أسلحة نووية لدى أية دولة فى الشرق الأوسط وأولها إسرائيل. فمن شأن ذلك أن يشعل سباقاً محموماً للتسلح فى المنطقة، قد يفضى إلى شرق أوسط نووى متعدد الأقطاب.
- الوقوف ضد إثارة النعرات المذهبية والطائفية فى المنطقة، وخلط الدين بالسياسة، وأن استمرار هذه التوجهات يمكن أن يحول المنطقة الى حالة غير مسبوقة من الفوضى.

وعلى نفس المستوى، فإن الحزب يؤكد على مجموعة من المواقف فيما يتعلق بالشأن الإيرانى، وأولها معارضة استخدام القوة المسلحة ضد إيران، وضرورة حل أزمة البرنامج النووي الإيراني حلاً سلمياً. كما يؤكد دعم حق إيران فى الاستخدام السلمي للطاقة النووية وفقاً لأحكام معاهدة منع الانتشار النووى، مع اقتران هذا الحق بتوفير الضمانات اللازمة للوكالة الدولية للطاقة الذرية بعدم توظيف قدراتها النووية لأغراض عسكرية.

ويرى الحزب أنه إذا كانت مصر تستند إلى موقف مبدئى فى معارضتها لامتلاك السلاح النووى من قبل أية دولة فى المنطقة، فإنها تؤكد على الربط بين المشكلات النووية القائمة فى الشرق الأوسط، وتؤكد على ضرورة عدم الكيل بمكيالين فيما يتصل بهذا الموضوع، مؤكدة أهمية إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط على أساس مبادرة السيد رئيس الجمهورية والتى طرحها منذ أكثر من عقد ونصف.

كما يرى الحزب أن الأسلوب الأمثل للتعامل مع السياسة الإيرانية يتمثل فى الاستمرار فى توضيح مواقفنا وتحفظاتنا تجاه تلك السياسة التى تشكل مساساً بأمننا القومى وبالاستقرار فى المنطقة. وفى هذا السياق، فإنه من المفيد تكثيف الاتصالات المصرية الإيرانية على مختلف المستويات الرسمية لبحث القضايا العالقة على الصعيدين الإقليمى والثنائي، وكذلك من خلال مؤسسات غير رسمية مثل مراكز الأبحاث فى مصر وإيران بهدف إبقاء الحوار حياً بين الشعبين للتعرف على والتأثير فى التوجهات الإيرانية إزاء المنطقة والعالم فى اتجاه إيجابي.

أهمية السعى إلى جذب إيران لتكون عنصر استقرار فى المنطقة وليس مصدراً للتوتر – جزءاً من حلول المشكلات بدلاً من أن تكون جزءاً من المشكلات ذاتها

إذا كان استثمار العلاقة مع الولايات المتحدة جاء لخدمة القضايا والأهداف التنموية لمصر فقد نجحت مصر فى ذات الوقت فى توظيفها ضمن إستراتيجيتها الإقليمية حفاظاً على المصالح المصرية وتدعيماً للقضايا العربية

هناك مجال لاستعادة التوازن التقليدى فى علاقة الطرفين، خاصة على ضوء تقلص نفوذ اليمين المتشدد فى الإدارة الأمريكية، بفعل الطريقة التى أدارت بها سياساتها فى الشرق الأوسط

فى الوقت نفسه يرى الحزب ضرورة العمل على تحييد العوامل التى أدت إلى تنامى النفوذ الإيرانى فى المنطقة. فإذا كان تعاظم الدور الإيرانى يرجع أساساً إلى الفراغ الناتج عن اضطراب الأوضاع فى المنطقة، سواء فى العراق، أو لبنان، أو فلسطين، فإن التعامل معه لا يجب أن يكون عن طريق المواجهة، بل من خلال تكثيف التحرك لمعالجة بؤر التوتر التى تعتبر بمثابة النافذة لتوسيع دائرة النفوذ الإيرانى بعيداً عن حدوده، والعمل على الوصول لتفاهمات مشتركة تخدم قضايا المنطقة وتحفظ لمصر مصالحها الاستراتيجية.

كما يكمن الحل فى محاولة جذب إيران لتكون عنصر استقرار فى المنطقة وليس مصدراً للتوتر، وجزءاً من حلول المشكلات بدلاً من أن تكون جزءاً من المشكلات ذاتها. ويجب أن يتزامن ذلك مع العمل على إقناع القيادة الإيرانية بأن منهج التصعيد فى المنطقة، والمواجهة والتعبئة لا يفيد، وأن مصر ترفض أية محاولة لفرض أى نوع من الهيمنة الإقليمية والتى تتعارض مع المصالح المصرية. وفى هذا الصدد فإنه من المهم متابعة أية حزمة حوافز إيجابية وسلبية يتم التشاور بشأنها دولياً مع إيران لحثها على اتخاذ مواقف أكثر ايجابية. ويرى الحزب أهمية ألا يسمح بتمرير أية صفقات إيرانية مع أطراف إقليمية غير عربية أو أطراف دولية بشأن الأوضاع فى المنطقة أو بشأن برنامجها النووي دون أن يعكس ذلك رؤية ترعى المصالح المصرية التي يتعين الحفاظ عليها وعدم السماح بالمساس بها.

٥- إعادة التوازن إلى العلاقات مع الولايات المتحدة

إن العلاقة المصرية-الأمريكية بأبعادها المتعددة تعد نتاجاً هاماً ورئيسياً لسعى مصر الدؤوب لبناء شبكة علاقات متميزة مع القوى الكبرى على مدار العقود الماضية. فقد نضجت هذه العلاقة وتشعبت عبر فترات مختلفة لتشمل مجالات سياسية واقتصادية وإستراتيجية، حتى صارت ركناً اساسياً فى إستراتيجية البلدين، وسنداً رئيسياً لمصالحهما. ومع اتجاه الأولويات المصرية نحو التنمية والإصلاح منذ بداية الثمانينات، كان من الطبيعى توظيف شبكة العلاقات الدولية التى أقامتها لخدمة أهدافها الداخلية، وقد كانت العلاقة مع الولايات المتحدة عنصراً أساسياً فى هذا الإطار، سواء فى شكل المعونة المباشرة، أو توسيع مجالات التجارة أو من حيث جذب الإستثمارات الخارجية.

وإذا كان استثمار العلاقة مع الولايات المتحدة قد جاء لخدمة القضايا والأهداف التنموية لمصر، فقد نجحت مصر فى ذات الوقت فى توظيفها ضمن إستراتيجيتها الإقليمية حفاظاً على المصالح المصرية وتدعيماً للقضايا العربية. فنجاح مصر فى تحرير أرضها كاملةً من الاحتلال الإسرائيلى جاء فى إطار عملية تفاوضية مع إسرائيل تحت الرعاية المباشرة للولايات المتحدة، وذلك إستناداً إلى تلاقى المصالح المصرية والأمريكية حول أولوية دفع عجلة السلام فى المنطقة.

كما أن عملية أوسلو التى حققت خطوة هامة بإتجاه تأمين الحقوق الفلسطينية خلال التسعينيات تمت فى إطار تعاون وثيق بين القاهرة وواشنطن على المستوى السياسى، ترتب عليه إنجازات هامة سواء كانت إنشاء نواة الدولة الفلسطينية ممثلة فى كيان السلطة الوطنية الفلسطينية، أو تحقيق انسحابات إسرائيلية من أجزاء واسعة من الأراضى الفلسطينية المحتلة، أو تأمين إعتراف دولى واسع للحركة الوطنية الفلسطينية وحقوقها المشروعة. وعلى مستوى الأمن الإقليمى، فإن مواجهة العدوان العراقى على الكويت – والذى أحدث شرخاً عميقاً فى الصف العربى لا يزال النظام العربى يعانى من تداعياته حتى الآن – لم يكن ليتحقق بنجاح بمعزل عن علاقة متينة بين البلدين توافقت فيها المصالح حول ضرورة صد أى محاولة يمكن أن تزعزع إستقرار المنطقة.

ولا يخفى أن الفترة الماضية قد شهدت اتساعاً غير معتاد فى مساحة الاختلاف، بفعل التوجهات الأمريكية النابعة من منظور ربط بين مصالح الولايات المتحدة وبين التدخل فى الشئون الداخلية لدول المنطقة، وبينها مصر. إلا أن هناك مجالاً لاستعادة التوازن التقليدى فى علاقة الطرفين، فقد تقلص بعض الشيء نفوذ اليمين المتشدد فى الإدارة الأمريكية، بفعل الطريقة التى أدارت بها سياساتها فى الشرق الأوسط، ونتيجة فشل سياستها فى العراق وفى مواجهة الإرهاب، وفى التعامل مع إيران، مما أدى إلى تغيير الأولويات الأمريكية فى المنطقة.

وقد نتج عن ذلك إعادة التفكير أمريكياً فى كثير من القضايا المتعلقة بالشئون الداخلية للدول، بعد أن اتضحت عواقب هذا النهج سواء فى شكل تنامى الاضطراب فى الدول الأكثر هشاشة التى تعرضت لهذه الضغوط، أو رد الفعل الصارم من قبل دول أخرى – ومنها مصر – رفضت بشكل قاطع أى محاولة للمساس بسيادتها.

ورغم حالة التوتر التى قد تشوب العلاقة بين الحين والآخر – وهو أمر معتاد حتى فى علاقة الولايات المتحدة مع أقرب حلفائها الأوروبيين – فإن درجة النضج التى بلغتها العلاقة وعمق المصالح المتبادلة بين البلدين تسمح بتجاوز مثل هذه الفترات واستعادة التوازن فى مسارها. بل يمكن القول أن التواصل مع الجانب الأمريكى يزداد أهمية فى مثل هذه الفترات، على الأقل لتحجيم الضرر الناتج عن سياساتها الإقليمية من ناحية، ولمحاولة إعادة توجيه مسار السياسة الأمريكية إلى قدر من التعامل الإيجابى مع تحديات المنطقة ومشكلاتها من ناحية أخرى.

ويرى الحزب أن العلاقة مع الولايات المتحدة تمثل محوراً هاماً فى إستراتيجية مصر الخارجية. فواقع الأمر أن مصر والولايات المتحدة يرتبطان بعلاقة مصالح متبادلة وقوية، تستند إلى وجود مساحة من الاتفاق والخلاف، وهى علاقة تكتسب أهمية خاصة فى ظل حالة الاضطراب التى تخيم على المنطقة، هذا بصرف النظر عن أن الجانب الأمريكى يعد مسئولاً بشكل مباشر

أو غير مباشر عما آلت اليه الأوضاع فيها. فبحكم امتداد النفوذ الأمريكى فى المنطقة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، يمكن القول أن الولايات المتحدة تمارس تأثيرات شديدة الأهمية فى القضايا المرتبطة بدوائر الاهتمام المباشر لمصر، سواء فى العراق أو السودان أو فلسطين، إضافة إلى أن توجهات سياساتها إزاء سوريا وإيران ستحدد الكثير من ملامح المرحلة القادمة، بما يعنى أن العلاقة المصرية-الأمريكية صارت ركناً أساسياً فى إطار الإستراتيجية الخارجية للدولة والتى لابد من إستثمارها لتأمين مصالح الأمن القومى المصرى فى عموم المنطقة.

ويؤكد الحزب على أهمية إدارة هذه العلاقة على مستويين: الأول، يرتبط بالعلاقة الثنائية المباشرة. والثانى، يرتبط بالسياسة الإقليمية للولايات المتحدة ومحاولة توجيه مسارها لخدمة القضايا العربية والمصالح المصرية.

على المستوى الثنائى، هناك حاجة لتعميق شبكة العلاقات الإقتصادية بين البلدين على نحو يؤدى إلى تحول التعاون الإقتصادى بحيث يتجاوز التركيز على المساعدات، ويستند بدلاً من ذلك الى زيادة التبادل التجارى والإستثمار. ومثل هذا التوجه إنما يضع العلاقة المصرية-الأمريكية على أساس أكثر متانة، فارتكاز هذه العلاقة إلى حد كبير على برنامج المساعدات الأمريكية لمصر يجعلها دائماً عرضة للتسييس من خلال التلويح من جانب البعض فى الساحة الأمريكية بربط المساعدات بمجالات تعاون أخرى سياسية أو إقتصادية أو أمنية، أو توظيفها كأداة للضغط على القرار المصرى وهو أمر طالما رفضته مصر. فى مقابل ذلك فإن تأسيس العلاقة على أرضية تستند إلى مجالات متنوعة للتعاون الإقتصادى إنما يحررها تدريجياً من الإعتبارات السياسية بحكم أنها تخلق مصالح إقتصادية تتجاوز الحكومات من ناحية، وتصب فى خدمة أهداف الإصلاح الذى تمضى فيه مصر من ناحية أخرى.

أما بالنسبة للمسار الثانى المرتبط بالبعد الإقليمى للعلاقة، فيتعين على مصر محاولة تعظيم الإستفادة من التصريحات والتوجهات الأمريكية لتحقيق تقدم على المسار الفلسطينى، وكذلك فيما يتعلق بالقضايا الإقليمية الأخرى التى تحتل أهمية خاصة بالنسبة للمصالح المصرية، وعلى رأسها العراق. فلا مفر من الإعتراف بأن حالة التدهور التى أصابت مختلف جوانب الوضع العراقى فى أعقاب الاحتلال الأمريكي للعراق، تعنى فتح الباب الاحتمالات من الفوضى بشكل يتجاوز حدوده، اذا ما انسحبت القوات الأمريكية بشكل فورى أو مفاجىء. ومن ثم فإن هناك مجالاً لمحاولة استثمار الوضع الراهن والاضطلاع بتحرك مصري وعربي، لاحتواء الوضع العراقى على النحو الذى سبق شرحه، بالتوازى مع محاولة بلورة نوع من التوافق حول الإطار العام لمستقبل العراق بما يحفظ المصالح العربية.

وتبقى نقطة محورية بالنسبة لإطار هذا التحرك، فهو يأتى على خلفية تحولات سياسية بالغة الأهمية على الساحة الأمريكية ترتبط بالانتخابات الرئاسية المقبلة، وما كشفته الحملات الإنتخابية من توجهات إزاء المنطقة لا بد من رصدها بدقة. ومن هنا يؤكد الحزب على أهمية تكثيف التواجد المصرى على الساحة الأمريكية أكثر من أى وقت مضى، والتواصل مع مختلف التيارات التى يمكن أن توجه مسار السياسة الأمريكية مستقبلاً. فالساحة الأمريكية تعتبر فى حالة ديناميكية دائمة، ولكن يبدو أن الإنتخابات القادمة تعتبر هامة فى توجيه دفة السياسة الأمريكية وخاصةً فيما يتعلق بالسياسة الدولية وقضايا الشرق الأوسط، بحكم القرارات المصيرية التى ستكون أمام الإدارة القادمة سواء فيما يتعلق بإيران، أو العراق، أو فلسطين، أو قضية الإرهاب، أو غير ذلك من القضايا الدولية، بما يقتضى وضع تصور من الآن للتحرك فى الداخل الأمريكى باعتباره يمثل فى الواقع جبهة أساسية تمس المصالح المصرية

إن مصر والولايات المتحدة يرتبطان بعلاقة مصالح متبادلة وقوية تستند على وجود مساحة من الاتفاق والخلاف، وهى علاقة تكتسب أهمية خاصة فى ظل حالة الاضطراب التى تخيم على المنطقة، بصرف النظر عن أن الجانب الأمريكى يعد مسئولاً بشكل مباشر أو غير مباشر عما آلت إليه الأوضاع فيها

٦- تنشيط التحرك فى اتجاه أوروبا

يعتبر الاتحاد الأوروبي من أهم دوائر التحرك لمصر فى إطار إستراتيجيتها الخارجية سعياً لتحقيق مصالحها القومية، خاصة فيما يتعلق بالتنمية. ويمكن أن تمثل تلك الدائرة فى الفترة القادمة واحدة من أهم مرتكزات سياسة مصر الخارجية، خاصة فى ظل اكتساب العلاقة بين مصر والإتحاد الأوروبى بعداً جديداً بالتوصل إلى خطة عمل مشتركة فى إطار سياسة الجوار الأوروبية. يحتل البعد السياسي فى علاقات مصر مع الإتحاد الأوروبى أهمية خاصة، فأوروبا هى إحدى القوى الكبرى التى تمارس دوراً هاماً فى التفاعل مع شئون الشرق الأوسط، فهى المانح المالى الأول للسلطة الفلسطينية، وتتواجد قواتها بشكل مباشر على جبهات الصراع المختلفة، سواء فى قوة يونيفيل فى جنوب لبنان، أو من خلال عملها فى معبر رفح قبل أحداث غزة، هذا فضلاً عن أن مواقفها السياسية تجاه القضايا العربية تتسم بقدر من التوازن.

ويأتي ذلك مكملاً للعلاقات المتميزة التى يتمتع بها الجانب الأوروبى على المستوى الثنائى مع دول المنطقة. فأوروبا هى الشريك التجارى الأول لمصر (تستحوذ علي نحو ٤٠٪ من حجم تجارة مصر مع العالم)، والمصدر الأكبر للسياحة (بلغ نصيبها ٦١٪ من إجمالي عدد الزائرين لمصر، وبلغت عائدات السياحة منها حوالي ٤,٣ مليار دولار)، ومصدر رئيسي للاستثمارات الأجنبية المباشرة (حوالي ٣ مليار دولار فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦)، وأحد أكبر مصادر المساعدات التنموية فى إطار برامج التعاون الأورو-متوسطي[1]. كما تعد مصر من أكبر المستفيدين من العروض الميسرة للبنك الأوروبى للاستثمار، وتربط مصر علاقات شديدة التميز مع دول أوروبية مثل فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا، تتيح

هناك حاجة لتعميق شبكة العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة بحيث يتجاوز التركيز على المساعدات ويستند إلى زيادة التبادل التجاري والاستثمار

أوروبا هى الشريك التجاري الأول لمصر، والمصدر الأكبر للسياحة والاستثمارات الأجنبية فى مصر

[1] المصدر: البنك المركزي المصري، ووزارة التجارة الخارجية والصناعة.

اكتسبت العلاقة بين مصر والإتحاد الأوروبي بعداً جديداً بالتوصل إلى خطة عمل مشتركة فى إطار سياسة الجوار الأوروبية واعتمادها من جانب الطرفين فى اجتماع مجلس المشاركة المصري الأوروبي ببروكسل فى مارس ٢٠٠٧

يرى الحزب أن العمل على تطوير العلاقة المصرية مع أوروبا يستلزم بذل جهد خاص من جانب المؤسسات المصرية المختلفة، والقطاع الخاص، على أساس الوعى بمحددات العلاقة بين الجانبين، والتعظيم من الاستفادة من الإمكانيات التى تتيحها أطر العلاقة مع أوروبا

تمكنت مصر بالتعاون مع الدول المعنية من تحويل ما كان يعتقد أنه سيكون توتراً حول المياه إلى تعاون بشأنها، استناداً إلى تصورات ترتكز على المصالح المشتركة لدول حوض النيل

فرصاً واسعةً لتطور العلاقة الاقتصادية، إضافة إلى امتداد الشراكة إلى المجال العلمى والتكنولوجى، الأمر الذى يؤكد أن أوروبا أحد شركاء التنمية الأساسيين بالنسبة لمصر.

ويرى الحزب أن العمل على تطوير العلاقة المصرية مع أوروبا يستلزم بذل جهد خاص من جانب المؤسسات المصرية المختلفة، والقطاع الخاص، على أساس الوعى بمحددات العلاقة بين الجانبين، والتعظيم من الاستفادة من الإمكانيات التى تتيحها أطر العلاقة مع أوروبا. ويمكن البناء على العلاقة القائمة فى ضوء تعامل الإتحاد الأوروبى مع مصر على أساس أنها دولة ذات أهمية خاصة فى الشرق الأوسط، ومن الممكن نسبياً تجاوز أية نقاط خلافية بين الطرفين. هذا ومن المتوقع أن تفضى التحولات التى تشهدها علاقة مصر بالإتحاد الأوروبى إلى تحقيق طفرة نوعية فى مختلف أوجه هذه العلاقة، بما يصب فى دفع البرامج الوطنية للإصلاح والتحديث، بما ينتج عنها بلوغ مستويات أعلى وأكثر عمقاً من الماضى. ويرى الحزب أهمية مواصلة تعزيز علاقات مصر بالاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء، والتركيز علي استمرار العمل علي الارتقاء بنوعية هذه العلاقات بما يحقق الأولويات الوطنية والمصلحة المصرية.

وإلى جانب ذلك، يرى الحزب أن تلك العلاقة المتميزة مع الإتحاد الأوروبى تحقق التوازن المطلوب على صعيد علاقات مصر مع القوى الكبرى، بما يصب فى صالح تنوع العلاقات الإستراتيجية لمصر ومردودها على المصالح المصرية العليا. إلا أن الأمر يستوجب مواصلة الجهود المصرية على الصعيد السياسى لحث الجانب الأوروبى على الإضطلاع بدور أكثر فاعلية، وتكثيف تحركه السياسى المستقل تجاه قضايا المنطقة على غرار الدور الذى مارسه إبان الحرب الإسرائيلية على لبنان الصيف الماضى. فمن شأن ذلك أن يمثل رصيداً هاماً يمكن إستثماره لتحريك القضايا والملفات الإقليمية الأكثر أهمية بالنسبة للمصالح المصرية.

٧- توسيع أفق التعاون مع روسيا الاتحادية

ترتبط مصر وروسيا بعلاقات سياسية واقتصادية وتجارية متميزة، انعكست فى المستوى الرفيع من التنسيق والتشاور بشأن مختلف القضايا الدولية والإقليمية، والتعاون الاقتصادى بين البلدين. وقد تزايدت وتيرة التعاون فى السنوات الأخيرة، وارتقى إلى درجة من الخصوصية فى الأطر السياسية والاقتصادية، وما شهدته العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين من تطور ملحوظ، خاصة فيما يتعلق بالتبادل التجارى والاستثمارات، وفى مجالات البترول والثروة المعدنية.

ويؤمن الحزب بمحورية العلاقات المصرية الروسية لما لها من رصيد تاريخى يمكن الاستمرار فى الاستفادة منه والبناء عليه، خاصة فى ضوء تنامى الاهتمام الروسى بالأوضاع فى المنطقة، وسعيها الحثيث لاستعادة بعض النفوذ الروسى المفقود لصالح الولايات المتحدة. ويكتسب التحرك الروسى حيويته من الفراغ الذى خلقته السياسة الأمريكية نتيجة سياسات الإدارة الحالية، فى الوقت الذى تمكنت فيه روسيا من الحفاظ على اتصالات بالعديد من الأطراف المؤثرة بالمنطقة.

ويرى الحزب أهمية العمل على تعميق التنسيق والتشاور بين البلدين فى القضايا الإقليمية، والعمل على مد جسور التعاون لتعزيز فاعلية العلاقات الاقتصادية والتجارية بوجه عام، وللاستفادة من الطفرة الاقتصادية التى حققتها روسيا فى الأعوام القليلة الماضية لتنمية الصادرات المصرية إليها، وإعطاء دفعة لمفاوضات اتفاق التجارة الحرة بين البلدين، وتشجيع زيادة الاستثمارات والسياحة الروسية فى مصر انطلاقاً من الاهتمام الذى برز مؤخراً فى هذين المجالين.

٨ - صيانة مصالح مصر فى حوض النيل ودعم علاقاتها الأفريقية

لا زالت ندرة الموارد الطبيعية، وخاصة المياه، تشكل عامل ضغط على سياسات الدول فى منطقة الشرق الأوسط، ومن ثم فإنه ما لم يتم التعامل مع مسألة المياه "كحالة خاصة" تتطلب تقديراً مستمراً للسيناريوهات المختلفة، وأنه ما لم يتم التنسيق بشأنها على كل المستويات، فإن هذه الضغوط قد تولد خلافات وتفجر نزاعات مختلفة، متخذةً أبعاداً دولية، ومسببةً لزيادة حالة عدم الاستقرار الإقليمى.

وإدراكاً لخطورة هذا الوضع، ونظراً للأهمية المتقدمة لموضوعات المياه فى الأولويات الوطنية المصرية، فقد تمكنت مصر بالتعاون مع الدول المعنية من تحويل ما كان يعتقد أنه سيكون توتراً حول المياه إلى تعاون بشأنها، استناداً إلى تصورات ترتكز على المصلحة المشتركة، بحيث تم توسيع نطاق التعاون إلى عدد من المشروعات المشتركة فى إطار مبادرة دول حوض النيل فى مجالات المياه والزراعة والطاقة والبيئة وغيرها، إضافة إلى تنامى التعاون الثنائى مع هذه الدول، وتقديم المساعدات الفنية لها لتعظيم الاستفادة من مياه نهر النيل.

وإذا كانت العلاقة بدول حوض النيل تمثل أولوية متقدمة فى أولويات الأمن القومى المصرى، فإن مصر حرصت كذلك على دعم علاقاتها مع الدول الأفريقية بحكم ارتباط مصر – تاريخياً وحاضراً ومستقبلاً – بقضايا قارتها الأفريقية، ولما تمثله إفريقيا من عمق استراتيجى لمصر، وما تتيحه من فرص للتعاون المشترك، وكسوق واعد للمنتجات والصادرات المصرية.

ويؤكد الحزب على ضرورة استمرار الاهتمام بأفريقيا وبمنطقة حوض النيل على وجه الخصوص، فى اتجاه تعظيم الاستفادة من مياه النهر، ودرء أية مشكلات يمكن أن تؤثر على أوضاعها الحالية، وذلك عبر ما يلى:
– العمل فى اتجاه منع نشوب صراعات على ساحة حوض النيل، بين الدول أو داخل الدول، على نحو قد يؤثر على مصالح مصر النيلية، فى وقت تواجه فيه مصر

يؤمن الحزب بالأهمية المتزايدة للقوى الصاعدة فى آسيا فى العلاقات الدولية –خاصة فى شقها الاقتصادي– دون الإقلال من دورها على البعدين الإستراتيجى والسياسى

يؤكد الحزب على ضرورة العمل على تطبيق نظام منع الانتشار النووى فى الشرق الأوسط على كل الأطراف

الإصرار على إخضاع البرنامج النووى الإسرائيلى للرقابة الدولية وانضمام إسرائيل إلى معاهدة منع الانتشار النووى كدولة غير نووية، فبقائها خارج منظومة منع الانتشار الدولية يمثل تهديداً مزمناً لأمن المنطقة

ضرورة وضع إطار عملى وتفصيلى لتنفيذ المبادرة التى أعلنها السيد الرئيس بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل

التأكيد على حق الدول فى الاستخدام السلمى للطاقة النووية واعتبار الطاقة النووية مصدراً استراتيجياً للطاقة.. مع وضع خطة شاملة يتوافر فيها عدد من العناصر اللازمة لتنفيذ تلك الخطة، فيما يتعلق بالتمويل والأمان وغيرها من العناصر الأساسية

وضعاً تتزايد فيه احتياجاتها من المياه لتطوير مشروعاتها الزراعية والتنموية والمائية.
– استمرار التشاور الوثيق مع دول حوض النيل فى تلك القضايا، وتعميق التعاون الفنى معها، وطرح المشروعات المائية المشتركة عليها، وتوسيع دائرة الاستثمارات المصرية فيها، مع التأكيد فى نفس الوقت على مصالح مصر المائية فى مياه النيل.
– الاستمرار فى إيلاء العلاقات مع الدول الأفريقية أولوية متقدمة فى المجالات السياسية والاقتصادية وغيرها.

٩- تنمية العلاقات المصرية مع القوى الصاعدة فى آسيا

تعد علاقات مصر مع القوى الصاعدة فى آسيا من محاور اهتمام الحزب. وكانت مصر تاريخياً أسبق دول المنطقة فى التعامل مع القوى الآسيوية، فكانت مصر أول دولة عربية وأفريقية تعترف بجمهورية الصين الشعبية، كما ارتبطت مصر بعلاقات مع اليابان منذ عام ١٩٢٢، وعلاقات تاريخية مع الهند. وأخذت هذه العلاقات طوراً جديداً انطلاقاً من مؤتمر باندونج الأفرو آسيوى عام ١٩٥٥، والصداقة التى توثقت خلاله بين قيادة الدولتين، وتعاونهما فى تأسيس حركة عدم الانحياز. كما شكل العامل الدينى والثقافى عنصراً ايجابياً حاسماً فى علاقات مصر بقطاع واسع من الدول الآسيوية بوجود الأزهر الشريف وجامعته ثم المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، والتوسع فى إرسال الدعاة والأساتذة، وإعطاء المنح واستقبال الدارسين من دول آسيا الإسلامية، ونذكر من هذه الدول باكستان وأفغانستان وماليزيا وإندونيسيا، وكذلك دول آسيا الوسطى والقوقاز المسلمة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى السابق.

ويؤمن الحزب بالأهمية المتزايدة للقوى الصاعدة فى آسيا فى العلاقات الدولية، خاصة فى شقها الاقتصادي، دون الإقلال من دورها على البعدين الإستراتيجى والسياسى أيضاً، حيث إن ارتباط القوى الصاعدة فى آسيا بمنطقتنا هو ارتباط عضوى نظراً لاعتمادها على مصادر للطاقة من المنطقة، وحاجتها إلى التوسع فى أسواق المنطقة وتحول هذه الأطراف الآسيوية إلى أطراف مصدرة للاستثمار والسياحة منذ سنوات. ومن الثابت أن هناك مشاركة من جانب هذه القوى الآسيوية الصاعدة بأشكال متعددة ودرجات متفاوتة فى مصر، خاصة فى الحالتين اليابانية ثم الصينية، ومؤخراً من جانب الهند وأطراف أخرى عبر المساعدات والتعاون الفنى والاستثمار والسياحة وغير ذلك.

ويرى الحزب أنه مازال هناك الكثير من المجالات التى من المهم العمل على تعزيز التعاون فيها، بما يصب لصالح أولويات التنمية فى مصر، وفى مقدمتها تشجيع رفع معدلات الاستثمار القادمة من هذه الدول التى لا تتناسب معدلاتها الحالية مع عمق العلاقات السياسية وحجم المصالح المشتركة بينها وبين مصر. وينطبق الأمر نفسه على تشجيع تدفقات السياحة من هذه الدول وحثها على تقديم تسهيلات أكبر لفتح أسواقها أمام الصادرات المصرية.

كما يمكن حث هذه الدول على لعب دور سياسي فى قضايا المنطقة يتناسب مع حجم وثقل مصالحها فى المنطقة ودورها الاقتصادى فيها، على أن يرتبط هذا الدور السياسى بالمبادئ المعلنة من جانب القوى الآسيوية الصاعدة بشأن مواقفها من تسوية نزاعات المنطقة، حتى يكون هذا الدور رصيداً إضافياً للمواقف المصرية والمصالح العربية وقيم السلم والأمن والعدل وتحقيقاً للاستقرار المنشود.

١٠- إتباع سياسة محددة تجاه مشكلة الانتشار النووى والاستخدامات السلمية للطاقة النووية

تشهد منطقة الشرق الوسط فى الوقت الحالى تطورات غير مسبوقة على المستوى النووى، على نحو اكتسب أبعاداً غير تقليدية تتطلب نوعاً من إعادة التفكير فى الإطار الذى حكم الرؤية المصرية بشأنها فى المرحلة الماضية، مضافاً إليها بعد جديد يتعلق بقضية الطاقة النووية، التى أصبحت مثارة على نطاق واسع فى المنطقة أيضاً، خاصة بالنسبة لمصر التى أعلنت عن عزمها دراسة سبل الاستفادة من الطاقة النووية فى إطار التوجه نحو إيجاد مصادر بديلة للطاقة.

وفى هذا الاتجاه، يؤكد الحزب على التحرك فى عدة محاور ترتبط بمصالح أمنية وتنموية حيوية، هى:

■ الإصرار على إخضاع البرنامج النووى الإسرائيلى للرقابة الدولية وانضمام إسرائيل إلى معاهدة منع الإنتشار النووى كدولة غير نووية، فبقائها خارج منظومة منع الانتشار الدولية يمثل تهديداً مزمناً لأمن المنطقة. ومن ثم تتضح أهمية العمل على تطبيق نظام منع الانتشار النووى فى الشرق الأوسط على كل الأطراف، وبحيث لا يؤدى إلى فرض قيود جديدة على الدول الأطراف فيه، بينما تترك الدول غير الخاضعة لقواعد وأحكام منع الانتشار الدولى دون ضغوط جادة لضمها إليها.
■ الوقوف بوضوح ضد أية محاولة لإدخال أسلحة نووية أخرى إلى المنطقة من جانب إيران، أو أية دولة أخرى بالمنطقة، فهذا لن يؤدى إلى حل مشكلة الأسلحة النووية القائمة، بل سيدفع المنطقة إلى سباق محموم للتسلح قد ينتهى الى خلق شرق أوسط نووى متعدد الأقطاب. فلن تكون التأثيرات الإستراتيجية لأسلحة إيران النووية "المتصورة" أقل خطورة من قدرات إسرائيل النووية، بل أنها قد تدفع إسرائيل إلى التخلى عن سياسة الغموض النووى والإجهار بترسانتها النووية سعياً لتأسيس نظام جديد للردع النووى على مستوى الإقليم يوازن التسلح النووى لإيران، وكلها أمور ربما تتطلب التفكير مبكراً فى كيفية مواجهة هذا الوضع فى حالة حدوثه.
■ طرح تصور تفصيلى لتفعيل المبادرة التى أعلنها السيد الرئيس الخاصة بإخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، فى إطار متكامل، شامل وواقعى.

■ التأكيد على حق الدول فى الاستخدام السلمي للطاقة النووية، واعتبار الطاقة النووية مصدراً استراتيجيا للطاقة على ضوء التحديات الكبيرة التى تواجه الدول فى مجال توفير الطاقة التقليدية لاستخداماتها التنموية، مع وضع خطة شاملة يتوافر فيها عدد من العناصر اللازمة لتنفيذ تلك الخطة، فيما يتعلق بالتمويل والأمان، وغيرها من العناصر الأساسية.

١١- التأهب المستمر لمواجهة الإرهاب

أكدت التطورات الإقليمية والدولية جدية مخاطر الإرهاب وضرورة التصدي له، الأمر الذى عكس حكمة المبادرة التي أطلقها السيد رئيس الجمهورية منذ أكثر من عقدين، والداعية إلى عقد مؤتمر دولي لتناول موضوع الإرهاب من جميع جوانبه. ونرى أن الموجة الحالية من الإرهاب ترتبط بملامح مختلفة عن الموجات السابقة التى شهدتها دول المنطقة، أهمها الطابع متعدد الجنسيات للعناصر الإرهابية، وتحرك العناصر الإرهابية عبر الحدود من دولة لأخرى ومن منطقة توتر لأخرى.

كما تأتى الموجة الحالية لتعكس ارتباط التنظيمات المحلية التى تعمل داخل الدول- فى كثير من الأحيان - بمحاور خارجية تتعلق بالتوجيه أو التمويل، دون علاقة تنظيمية واضحة بالجهة المهيمنة فكرياً وتنظيمياً، وهى "القاعدة". ولا شك أن حرب العراق وما أفرزته من فراغ وفوضى وانعدام أمنى جعلت من العراق مرتعاً للعديد من التنظيمات الإرهابية من داخل المنطقة وخارجها. وقد كان للتطورات داخل العراق تأثيرات سلبية على المنطقة بأسرها نتيجة إذكاء شعلة تنظيمات إرهابية أخرى أو إيجاد فروع للتنظيمات الإرهابية الموجودة فى العراق خارج حدود هذا البلد.

هذا وقد ألقت أحداث السنوات المنصرمة بظلال من الشك على صحة دفع البعض بالربط بين الحاجة للإصلاح وتفشى ظاهرة الإرهاب، حيث تنامت ظاهرة الارهاب مؤخراً كنتيجة مباشرة لسياسات دولية خاطئة تجاه قضايا المنطقة تمثلت مؤخراً فى الاحتلال الأمريكى للعراق، وتاريخياً - وحتى يومنا هذا - فى الموقف الأمريكى المنحاز لاسرائيل، وعدم تبنى مبادرات جادة وعادلة لتسوية القضية الفلسطينية، فضلاً عن التدخل فى شئون العديد من دول المنطقة.

ويؤكد الحزب فى هذا الصدد على أن الإصلاح السياسي والاقتصادى والاجتماعى والثقافى مطلوب فى المنطقة كهدف فى حد ذاته ووفقاً للأوليات الوطنية، إلا أن حقائق الأوضاع فى المنطقة أكدت على أن اقتلاع الإرهاب من جذوره لن يتأتى إلا من خلال إيجاد حلول عادلة للمشكلات الإقليمية التى تعانى منها المنطقة منذ عقود، وكذلك تلك التى أصابتها خلال الأعوام القليلة الماضية. ويرى الحزب أنه من الأهمية بمكان العمل على الصعيد السياسى من خلال منع كافة أشكال الاعتداء على المدنيين أياً كان مصدرها أو مبررها، وكذلك منع كافة أشكال الإرهاب سواء كان إرهاب فرد أو جماعة أو دولة. كما يرى ضرورة التفرقة دولياً بين الإرهاب وبين حق الشعوب فى مقاومة الاحتلال، وفقا للأعراف الدولية.

وعلى الصعيد الأمنى، يرى الحزب أن الأفكار التقليدية الخاصة بضرورة تحصين المجتمع وحماية الدولة ضد جماعات الإرهاب، بحيث لا تكون قادرة على تجنيد أبنائه للعمل ضمن صفوفها، لاتزال صحيحة، وتتضمن ضرورة بذل جهد غير محدود لإغلاق الثغرات المجتمعية أو الأمنية التى يمكن النفاذ من خلالها. لكن من المهم أيضاً استمرار التفكير فى جميع الاحتمالات التى يمكن أن يتصور أن تقوم بها تلك العناصر من عمليات ضد أمن مصر القومى، والتحسب لتداعياته وسبل مواجهته. ويأتى العمل على صياغة قانون لمكافحة الإرهاب فى مصر للتأكيد على اهتمام حكومة الحزب بضمان أمن وسلامة مواطنيها فى مواجهة هذه الظاهرة الخطيرة التى تهدد مجتمعاتنا، ولدعم سبل التعاون الدولى تحقيقاً لهذا الهدف.

١٢- الاهتمام بدور مصر الثقافي

يمثل دور مصر الثقافى أحد أهم عناصر قوتها الشاملة، فقد كانت قوة التأثير الثقافية لمصر فى المنطقة، عبر الزمن، هى عنصر التميز الحقيقى الأكثر عمقاً والأكثر قابلية وتأثيراً فى البيئة الإقليمية، إضافة إلى أنه الدور الذى تتمتع فيه مصر بميزة نسبية ومحددة تتعلق بقوتها البشرية غير المحدودة، والتى أفرزت منتجات ثقافية متميزة فى مجالات النشر والفكر والصحافة والسينما والدراما والإعلام والأدب والفن بأشكاله المتعددة. وإذا كان الدور الثقافى يمثل أحد عناصر القوة للدولة، فإنه يمكن أن يواجه عدداً من التحديات، من بينها تلك المتصلة بتأثير التيارات التى تنتقل إلى داخل المجتمع من الخارج، والتى قد تؤثر على وسطيته واعتداله وانفتاحه، وبالتالى على فاعلية هذا الدور على الساحة الإقليمية والدولية.

ويؤكد الحزب على أهمية تكثيف العمل على تنمية دور مصر الثقافى واستمرار انفتاحه على العالم. فعلى الرغم من أن السياسات الدولية تجاه قضايا المنطقة تتسم بالتحيز، وعلى الرغم من الاستفزاز الذى تتعرض له مشاعر المسلمين أحياناً من جانب دوائر متطرفة فى بعض الدول الغربية، فإن ذلك لا يفترض أن يقود إلى الانغلاق الفكرى، بل يجب التأكيد على اضطلاع مصر بدور فعال للتصدى لدعوات التطرف، وكذلك التأكيد على ضرورة الانفتاح على الحضارات الأخرى، والحوار والتفاعل معها، بما يحافظ على ثقافتنا وقيمنا، ويعزز مصالحنا الوطنية.

لا شك أن حرب العراق وما أفرزته من فراغ وفوضى وانعدام أمنى جعلت من العراق مرتعاً للعديد من التنظيمات الإرهابية من داخل المنطقة وخارجها

تنامت ظاهرة الإرهاب مؤخراً كنتيجة مباشرة لسياسات دولية خاطئة تجاه قضايا المنطقة تمثلت مؤخراً فى الاحتلال الأمريكى للعراق، وتاريخياً - وحتى يومنا هذا - فى الموقف الأمريكى المنحاز لاسرائيل، وعدم تبنى مبادرات جادة وعادلة لتسوية القضية الفلسطينية، فضلاً عن التدخل فى شئون العديد من دول المنطقة

يرى الحزب ضرورة العمل على منع كافة أشكال الاعتداء على المدنيين أياً كان مصدرها أو مبررها، وكذلك منع كافة أشكال الإرهاب سواء إرهاب فرد أو جماعة أو دولة. كما يرى ضرورة التفرقة دولياً بين الإرهاب وبين حق الشعوب في مقاومة الاحتلال، وفقاً للأعراف الدولية

يأتي العمل على صياغة قانون لمكافحة الإرهاب فى مصر للتأكيد على اهتمام حكومة الحزب بضمان أمن وسلامة مواطنيها فى مواجهة هذه الظاهرة الخطيرة التى تهدد مجتمعاتنا ولدعم سبل التعاون الدولى تحقيقاً لهذا الهدف

يؤكد الحزب على أهمية تنمية دور مصر الثقافى من خلال استمرار انفتاحه على العالم

ويؤمن الحزب بأهمية نشر الثقافة والوعى على المستوى الداخلى، وبدور مصرى فعال فى تطوير الحوار بين الحضارات على المستوى الدولى، للمساهمة فى الخروج من أسر المناخ المنغلق الذى يؤثر على بعض المجتمعات فى المنطقة، فقد كانت مصر دائماً حضارة عريقة وإشعاعاً ثقافياً فى المنطقة، ويجب أن تظل كذلك.

أهمية العمل على توسيع حوار الحضارات وعولمته بحيث لا يقتصر على العالم الإسلامى والغرب

وفى هذا السياق، يرى الحزب أنه توجد حاجة ملحة لتجاوز دعوة حوار الحضارات وصولاً إلى قاسم حضارى مشترك، من خلال العمل على توسيع الحوار وعولمته بحيث لا يقتصر على العالم الإسلامى والغرب. وينبغى الترويج الجيد لمثل هذا التحرك، مع طرح ضرورة عدم أحقية ثقافة أو حضارة بعينها فى احتكار طرح حلول لمشكلات العالم، والحاجة للحوار، لأن كل طرف لديه ما يضيفه. كما أنه من المهم الدعوة لتعزيز ثقافة التنوع عبر تبنى حركة ترجمة واسعة، على أن يتسع نطاق حركة الترجمة تلك ليكون فى الاتجاهين، وتشجيع تبادل الوفود، خاصة الشباب والطلاب، والحث على توسيع نطاق المنح الدراسية والبحثية. ويمكن توظيف مثل هذا التحرك لتعظيم صورة مصر ودورها إقليمياً ودولياً فى ظل تمثيل مصر لأكثر من حضارة فى آن واحد، مما يساعد على الترويج الثقافى والسياحى والاقتصادى وتحسين الصورة الإعلامية لمصر، كما يعتبر مدخلاً للتأثير الإيجابى فى مختلف البنود المطروحة على جدول أعمال العلاقات الدولية وأخذ زمام المبادرة إزائها.

إستراتيجية الأمن القومى من أجل حماية المشروع الوطنى المصرى

يؤمن الحزب بضرورة استمرار مسيرة الإصلاح، إلا أنه يرى أن وصولها إلى غايتها وتحقيقها لكل آمالنا وأهدافنا المرجوة لن يتأتى إلا بتوافر بيئة إقليمية مواتية توفر المناخ السياسي والأمني الملائم. ويسعى الحزب من خلال سياسته لتعزيز الأمن القومى الى توفير ذلك المناخ الإقليمى المواتى

يؤمن الحزب بأن محددات الأمن القومى المصرى ومحاوره كما تم عرضها فى سياق هذه السياسة إنما تكشف عن جوهر العلاقة بين الأمن القومى المصرى من ناحية، وبين مجمل الأوضاع والتطورات فى المنطقة من ناحية أخرى. فطبيعة هذا الارتباط تكمن فى أن صياغة البيئة الإقليمية المحيطة بمصر كانت دائماً عنصراً هاماً - بل وأساسياً - فى تحقيق مشروعها الوطنى، وهى حقيقة تجلت تاريخياً عبر حقب وفترات مختلفة.

ويرى الحزب أن الهدف من التحرك المصرى على الساحتين الإقليمية والدولية إنما هو فى خدمة المشروع الوطنى والمصالح الوطنية فى المقام الأول، كما أن نجاح المشروع الوطنى يدعم بدوره قدرة مصر على الإسهام بقوة فى صياغة الأوضاع الإقليمية والدولية.

ويؤمن الحزب بضرورة استمرار مسيرة الإصلاح، ويرى أن وصولها إلى غايتها وتحقيقها لكل آمالنا وأهدافنا المرجوة لن يتأتى إلا بتوافر بيئة إقليمية مواتية توفر المناخ السياسي والأمني الملائم. ويسعى الحزب وحكومته من خلال السياسات الرامية لتعزيز الأمن القومى إلى توفير هذه البيئة المواتية، حيث أنه إذا كان المشروع الوطنى المصرى يقوم على المزيد من الانفتاح على الخارج، والعمل فى بيئة إقليمية مستقرة، والتفاعل بثقة مع النظام الإقتصادى العالمى لتأمين مصالح مصر الاقتصادية، فالمؤكد أن ذلك الهدف يصعب تحقيقه فى ظل منطقة يتفاقم فيها الاضطراب، وتستمر فيها حالات الحرب والاحتلال ضاربةً عرض الحائط مبادئ الشرعية الدولية والقوانين الإنسانية، بحيث تعتبر المنطقة فى حالة صراع داخلى ومواجهة مستديمة مع العالم الخارجى.

كما يرى الحزب أنه إذا كان أحد أهداف الإصلاح يكمن فى إقامة نظام سياسى يرتكز على المواطنة كمبدأ حاكم لتنظيم الحياة السياسية بعيداً عن الدعوات المطالبة بإقحام الدين فى السياسة بما يفضى إلى تقويض التعددية، فإن ذلك سيواجه تحديات فى ظل منطقة تعتبر فى حالة صراع مع نفسها، وسط انقسامات طائفية ومذهبية تعرض مجتمعاتها إلى صور مختلفة من التشرذم تتخذ من الدين مرجعية لإدارة صراعاتها وخصوماتها مع الآخر، وتتولد فيها جذور العنف والإرهاب بعيداً عن نهج القومية الوطنية، بما يمثل خطراً داهماً على مستقبل دول بعينها والمنطقة بصفة عامة.

وإذا كانت استراتيجية السلام التى انتهجتها مصر تتطلب توسيع دائرة السلام العربى الإسرائيلى، فإن الجمود الذى يعترى عملية التسوية على باقى مسارات التفاوض على النحو الذى نشهده الآن، يعنى أن السلام الذى بادرت مصر به لن يؤتى ثماره بصورة كاملة وسط تراجع آفاق التسوية للقضية الفلسطينية وإبقاء الأراضى العربية تحت الإحتلال. كما أن الأوضاع فى العراق، والتوترات التى تشهدها المنطقة فى كل أرجائها تؤكد على ضرورة وقفة صريحة من أجل دراسة سبل إعادة الاستقرار فى منطقتنا.

ويتطلب ذلك الاستمرار فى التحرك على أساس الثوابت المصرية وصولاً إلى حد أدنى من التوافق العربى على محاور ومبادىء التسوية، دعماً للجهود المصرية.

ويرى الحزب أهمية تكثيف العمل بغية تنفيذ السياسات السابق عرضها، وذلك لمواجهة ومعالجة تداعيات تردى الأوضاع الإقليمية، خاصة أن الإصلاح الذى ننشده لن يكون بمنأى عن حالة الاضطراب المتفاقمة فى المنطقة. حيث إن مشروع الإصلاح سيبقى محاصراً تحت وطأة الضغوط النابعة من تيارات العنف السياسى والصراعات الإستراتيجية. ومن هذا المنطلق، فإن أحد الأهداف الرئيسية لإستراتيجية الأمن القومى المصري هى حماية مشروع الإصلاح من التداعيات الناجمة عن توترات المنطقة ومشكلاتها المتأزمة، وبذل جهود متوازية لإعادة ترتيب أوضاع المنطقة على أساس أكثر استقراراً وتماسكاً، محققاً مبادئ العدالة والشرعية الدولية، ومحافظاً على المصالح المصرية، على نحو يتيح المجال أمامنا لوصول هذا المشروع إلى منتهاه.

أحد الأهداف الرئيسية لإستراتيجية الأمن القومي المصرى هى حماية مشروع الإصلاح من التداعيات الناجمة عن توترات المنطقة ومشكلاتها المتأزمة، وبذل جهود متوازية لإعادة ترتيب أوضاع المنطقة على أساس أكثر استقراراً وتماسكاً، محققاً مبادئ العدالة والشرعية الدولية، ومحافظاً على المصالح المصرية، على نحو يتيح المجال أمامنا لوصول هذا المشروع إلى منتهاه

إن جوهر رؤية الحزب للأمن القومى يتمثل فى تبنى استراتيجية واضحة للتحرك على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، بما يصب فى نهاية المطاف لصالح المواطن المصرى: حمايةً لأمنه، وحفاظاً على حرياته وتطويراً لها، وتحقيقاً لاستقراره، وتوفيراً لفرص عمل له، وفتحاً لآفاق المعرفة والتقدم، وتلبية لاحتياجاته المشروعة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

وتأتى رؤية الحزب هذه لتستوعب الماضى وتستخلص منه الدروس المستفادة، وتعكس الحاضر بتحدياته، وتبنى للمستقبل على أسس متينة، وهى رؤية تتصف بالمرونة دونما تضحية بالمبادئ والثوابت، بحيث تبقى محكومة بمقتضيات الأمن القومى وإملاءات المصالح الوطنية العليا للوطن. كما أن هذه الرؤية تتبلور وتتطور فى ظل منظومة من القيم المتكاملة التى يؤمن بها الحزب ويعبر من خلالها عن تطلعات السواد الأعظم للشعب المصرى.

الطاقة والتنمية

مقدمة

جاءت الدعوة التى أطلقها الحزب الوطنى الديمقراطى خلال مؤتمره السنوى الرابع بضرورة فتح حوارٍ مجتمعيٍ بشأن "مستقبل الطاقة وحقوق الأجيال القادمة" مؤكدةً حرص الحزب على تأمين مصادر الطاقة لأجيالنا القادمة. وقد شهد المؤتمر نقاشاً مستفيضاً عبّر فيه المجتمع عن قناعته بأهمية التطرق لهذه القضية الحاكمة بكافة أبعادها، خاصة فى ظل التحديات التى يشهدها قطاع الطاقة حالياً على المستويين العالمى والمحلى.

فلقد أدت التغيرات الاقتصادية والسياسية على الساحة الدولية إلى تزايد الضغوط على المتاح من المصادر غير المتجددة لتوليد الطاقة من خام البترول والغاز الطبيعى. ويعد أحد العوامل الهامة التى ساهمت فى خلق هذه الضغوط تسارع معدلات النمو فى عدد من دول شرق آسيا والصين واليابان، وما استتبعه ذلك من تزايد معدلات الطلب على المتاح من مصادر الطاقة المشار إليها. هذا بالإضافة إلى أن عدم الاستقرار السياسى الذى اتسمت به بعض الدول المنتجة والمصدرة للبترول والغاز الطبيعى أفقد الدول المستوردة له الثقة فى إمكانيـة الاعتمـاد على مثـل هذه المصـادر لتوفير احتياجاتها المستقبلية من الطاقة.

من جانب آخر، فإن توافر المادة الخام اللازمة لتوليد الطاقة النووية، وهى مادة اليورانيوم، بوفرة فى دول مثل استراليا وكندا، وهى بعيدة تماماً عن دوائر الصراعات السياسية، أدى إلى توجيه انتباه دول العالم إلى أهمية هذا البديل للحصول على الطاقة. كما أن قيام الشركات التى تعمل فى هذا المجال بتطوير التكنولوجيات المستخدمة فى المفاعلات النووية بما يضمن لها المزيد من عوامل الأمان، نتج عنه استهداف العديد من الدول التحول عن المصادر التقليدية لإنتاج الطاقة إلى البديل النووى. كما شجع أيضاً على هذا الاتجاه تميز الطاقة النووية بقدرتها على خفض انبعاثات الغازات الدفيئة، وخاصة غاز ثانى أكسيد الكربون، وذلك فى إطار اتفاقية كيوتو. حيث تلزم الاتفاقية الدول الموقعة اتخاذ التدابير الكفيلة بخفض نسب انبعاث غازات الاحتباس الحرارى (وأهمها غاز ثانى أكسيد الكربون) بنحو ٥٪ على الأقل من مستوياتها عام ١٩٩٠ خلال الفترة الأولى من الالتزامات والممتدة من ٢٠٠٨ وحتى ٢٠١٢.

والاقتصاد المصرى شأنه فى ذلك شأن الاقتصادات الواعدة، يمتلك من المقومات ما يؤهله لتحقيق معدلات نمو تزيد عن مستوياته الحالية، وهو الأمر الذى سيؤدى بدوره إلى تزايد الطلب على الطاقة فى المستقبل بشكل قد يفوق قدرته على مقابلة هذا الطلب.

لذا فإن سياسة الحزب وحكومته فى هذا الصدد ترتكز على السعى بشكل مخطط لتأمين مصادر الطاقة فى المستقبل، وإن كان ذلك يعتمد جزئياً على المصادر الخارجية لعدم تحقق الاكتفاء الذاتى من مصادر الطاقة المختلفة. وإيماناً من الحزب بضرورة الحفاظ على حقوق أجيالنا القادمة فى الحصول على احتياجاتهم من الطاقة، عكف الحزب وحكومته على دراسة الأوضاع الحالية وكذا العوامل التى تشكل مستقبل منظومة الطاقة فى مصر. ومن الجدير بالذكر أن هذا جاء أيضاً استجابة لما أكدت عليه القيادة السياسية من: **"إننا.. ننظر إلى قضايا المياه والطاقة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من منظومة أمننا القومى"**.

وتأسيساً على نتائج هذه الدراسات التى انطلقت من مبادئ أقرها المؤتمر السنوى الرابع فى ورقة النقاش "مستقبل الطاقة وحقوق الأجيال القادمة"، يطرح الحزب اليوم استراتيجية متكاملة تتضمن عدداً من المحاور والسياسات التى تكفل تحقيق التوازن بين ما يطمح إليه المجتمع من جانب، وعدم استنزاف الموارد المتاحة واستخدامها بشكل كفء من جانب آخر. فالمجتمع من حقه أن يصل بمعدلات التنمية إلى مستويات تلبى طموحاته فى مستوى معيشة أفضل. إلا أن هذا يجب أن يتزامن مع محاولة خلق مسارات جديدة لزيادة موارده من الطاقة أخذاً فى الاعتبار كافة التحديات، ووصولاً إلى رؤية واضحة للتغلب على كافة المعوقات. وتعد هذه الورقة بمثابة استراتيجية تضع رؤية لمستقبل الطاقة فى مصر خلال الخمسة عشر عاماً القادمة حتى عام ٢٠٢٢.

ويتناول الحزب السياسات المرتبطة بتأمين احتياجات مصر من الطاقة، وذلك بالاعتماد على مصادر الطاقة المتاحة سواء المتوفر منها داخل مصر أو خارجها. هذا إضافة إلى استهداف تعزيز دور مصر الاستراتيجى فى مجال تجارة وتداول المنتجات البترولية والغاز الطبيعى، وكذا تدعيم التوجه نحو التوسع فى شبكات الربط الكهربائى الإقليمى والدولى.

وانطلاقاً من هذا، سيتم العمل على تطوير المصدرين الأساسيين لتوفير الطاقة، المصادر الناضبة والمتجددة بشكلٍ متواز، إضافة إلى البديل النووى. حيث يرتبط المحور الأول بالرؤية المقترحة فى شأن المصادر التقليدية لتوليد الطاقة، وهما البترول والغاز الطبيعى، فى حين يشمل المحور الثانى معالجة المصادر المتجددة للطاقة بكافة أنواعها، حيث تمتلك مصر إمكانيات طبيعية تؤهلها لتغطية جزء من احتياجاتها للطاقة من خلال البناء على هذه الإمكانات وتطويرها. كما يناقش الجزء الثالث الطاقة النووية والتى تعد من البدائل الاستراتيجية لتوفير جزء من احتياجات مصر من الطاقة الكهربائية. وأخيراً نعرض الصورة الإجمالية لخريطة الطاقة فى مصر حتى عام ٢٠٢٢.

أولاً: مصادر الطاقة التقليدية

تتعدد مصادر إنتاج الطاقة فى مصر، وتشتمل على المصادر الأولية (المنتجات البترولية والغاز الطبيعى)، والطاقات المتجددة (مساقط المياه، والرياح، والطاقة الشمسية، والكتلة الحيوية بنسب ضئيلة). وتمتلك مصر احتياطيات من خام البترول والغاز الطبيعى كمصادر رئيسية لتوليد الطاقة تؤمن لها توفير نحو ٩٥٪ من احتياجاتها الحالية من الطاقة.

١-١ الاحتياطيات من البترول والغاز الطبيعى

■ الوضع فى مصر

اتجهت الحكومة إلى التحول تدريجياً نحو الاعتماد على الغاز الطبيعى كبديل للبترول فى إمداد المجتمع باحتياجاته من الطاقة. وجاء هذا الاتجاه بهدف التغلب على التناقص فى معدلات إنتاج البترول خلال الخمسة عشر عاماً الماضية. والذى يرجع بالأساس إلى عدد من العوامل، منها قرب انتهاء عدد من اتفاقيات البترول الموقعة خلال فترة السبعينات والثمانينات، وتقادم بعض الحقول بما يخفض من إنتاجيتها، إضافة إلى محدودية الاكتشافات الجديدة من خام البترول.

شكل (١): تطور إجمالى الإنتاج والاستهلاك المحلى وحصة مصر من مصادر الطاقة الرئيسية (١٩٩٤/٩٣ - ٢٠٠٦/٢٠٠٥)

(أ) الغاز الطبيعى

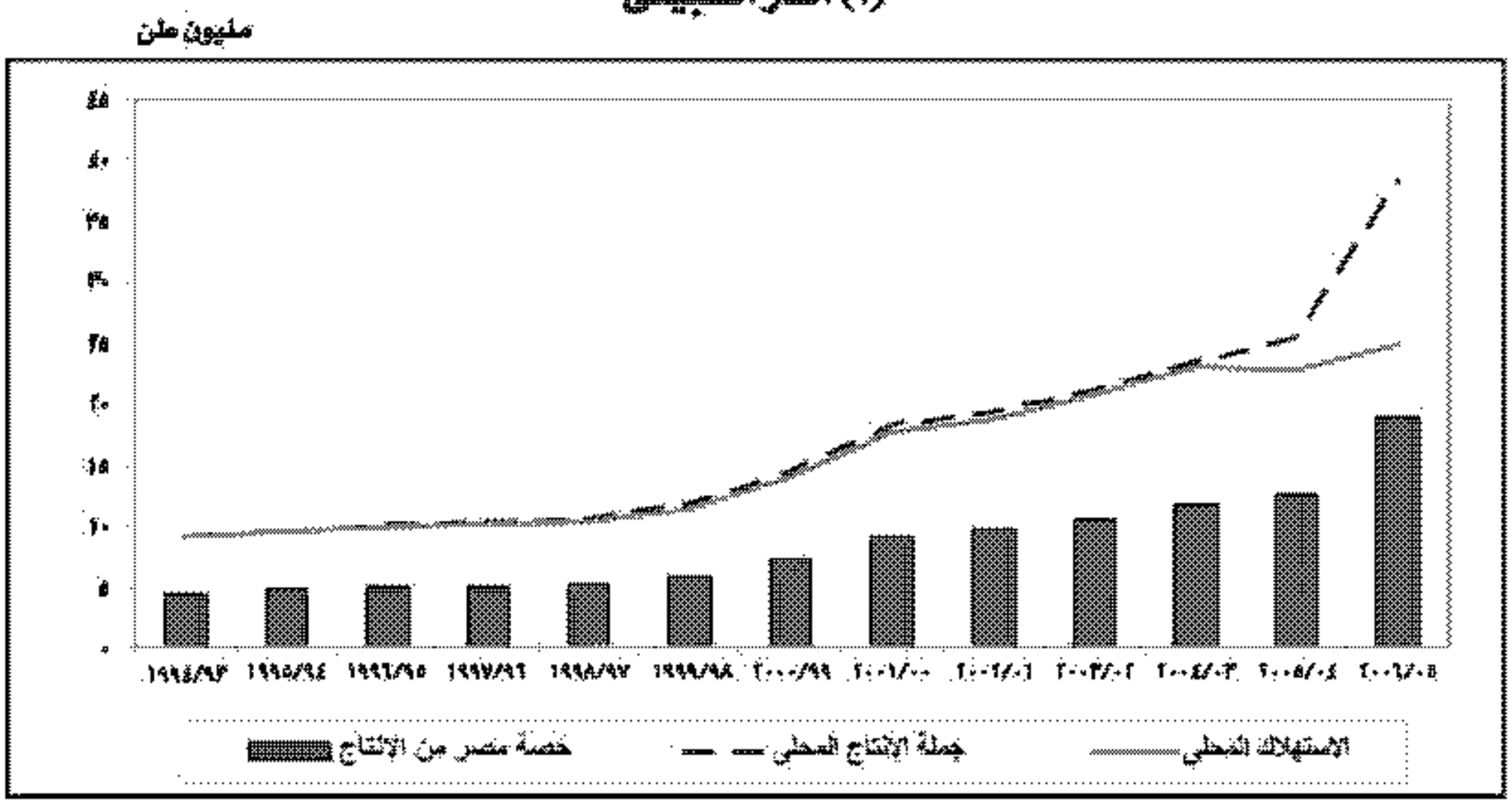

المصدر: الهيئة المصرية العامة للبترول.

(ب) البترول الخام والمتكثفات

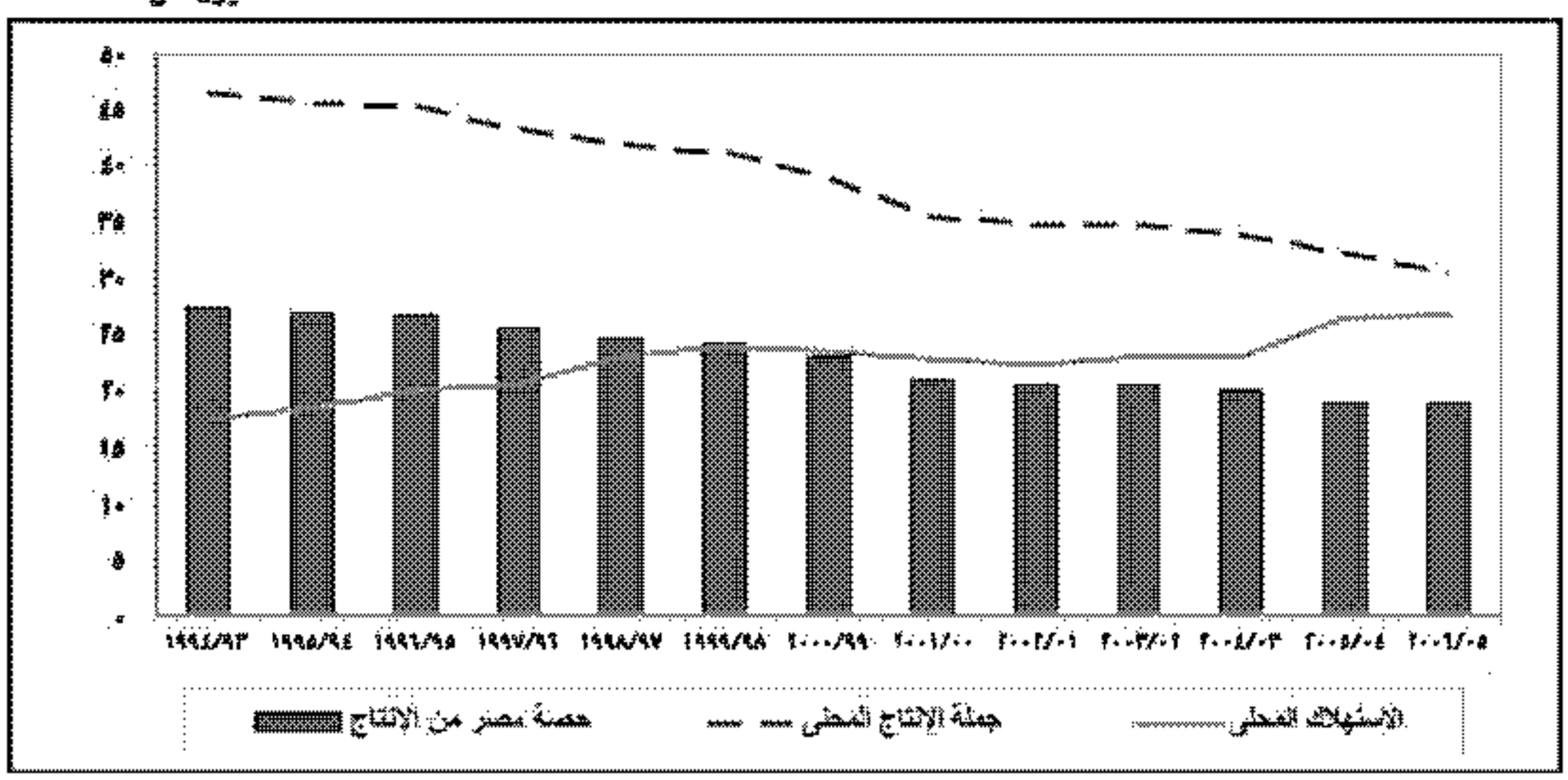

المصدر: الهيئة المصرية العامة للبترول.

يمثل الوضع العالمى تحدياً أمام الحكومة المصرية فيما يتعلق بالتنافس على جذب الاستثمارات اللازمة لتأمين مصادر الطاقة من خلال تكثيف أنشطة الاستكشاف والتنقيب عن البترول

وقد نجحت الحكومة بالفعل خلال عقد التسعينات فى الحفاظ على مستوى الاحتياطيات من خام البترول والمكثفات حول معدلات تبلغ نحو ٣,٧ مليار برميل. وقد ساعد على هذا الاستقرار فى الاحتياطيات من البترول ظهور اكتشافات جديدة أضافت إلى رصيد مصر من احتياطيات الغاز الطبيعى، مما أدى إلى تزايد إنتاجنا من الغاز الطبيعى بشكل ملحوظ مع منتصف العقد الحالى، بحيث أصبحت مصر تحقق فائضاً عن الاستهلاك المحلى يتم تصديره (شكل ١/أ).

من جانب آخر، فإن تزايد الطلب على المنتجات البترولية فى مصر، أدى إلى ظهور فجوة بين الاستهلاك وحصتنا من إنتاج البترول مع بدايات القرن الحالى (شكل ١/ب). فقد أصبحت حصة مصر من إنتاج البترول لا تفى بمتطلبات السوق المحلية من المنتجات البترولية. وقد عملت الحكومة على تلبية الاحتياجات المتزايدة من خلال الاعتماد على الشراء من حصة الشريك الأجنبى أو الاستيراد مباشرةً من الخارج، وإن كان الاستيراد لا يزال يمثل نسبة ضئيلة.

■ الخبرة الدولية

تتركز الاحتياطيات الدولية من خام البترول والغاز الطبيعى فى منطقة الخليج، حيث تمتلك هذه المنطقة نحو ٦١,٥٪ من الاحتياطى العالمى من البترول، ونحو ٤٠,٥٪ من الغاز الطبيعى. كما تتوزع النسبة المتبقية من احتياطيات البترول المؤكدة عالمياً فى كل من روسيا وتمتلك نحو ١١,٧٪، وأفريقيا بنحو ٩,٧٪، وأمريكا الشمالية بنسبة ٨,٦٪[1] . وفى ظل عدم استقرار الأوضاع فى بعض الدول المُنتجة للبترول عالمياً، أصبح هذا محفزاً لضخ المزيد من التمويل لأنشطة الاستكشاف والتنقيب بحثاً عن موارد جديدة تضيف إلى الاحتياطى العالمى بما يضمن تأمين مصادر الطاقة للدول المستوردة.

وقد ساهم هذا الوضع فى إعادة توزيع خريطة الاستثمارات العالمية فى مجال الاستكشاف والتنقيب عن البترول والغاز الطبيعى. فقد تم توجيه الاستثمار فى أنشطة البحث والتنقيب إلى مناطق لم تشهد نشاطاً بترولياً يذكر من قبل. وهو الأمر الذى أدى بدوره إلى زيادة الطلب على أجهزة الحفر ومعدات الإنتاج، خاصة ما يستخدم منها فى المناطق البحرية العميقة، مما زاد من ندرة هذه المعدات. كما لجأت بعض الدول المنتجة إلى زيادة الاستثمارات فى مجال البترول فى استخراج كميات إضافية من الآبار عالية التكلفة نتيجة تحسن اقتصادياتها مع الزيادات المستمرة فى الأسعار العالمية للبترول.

■ الرؤية والسياسات

يعد قطاع البترول والغاز الطبيعى من القطاعات عالية الكثافة الرأسمالية، ولذا فإن مشروعات البترول والغاز الطبيعى تحتاج إلى استثمارات ضخمة وتكنولوجيا متطورة. وقد تمكن الاقتصاد المصرى خلال العقود الماضية من جذب الشركات الأجنبية والعربية للعمل فى مجالات البحث والاستكشاف والإنتاج للزيت الخام والغاز الطبيعى. كما تم إنشاء العديد من الشركات الاستثمارية المشتركة. ويسعى الحزب وحكومته لجذب المزيد من الاستثمارات لقطاع البترول بهدف تنمية الاحتياطيات والحفاظ على مستوى الإنتاج من الزيت الخام، وزيادة الإنتاج من الغاز الطبيعى.

التوجه:
الحصول على نصيب أكبر من الاستثمارات العالمية الموجهة للاستكشاف والتنقيب فى مجال البترول والغاز الطبيعي، بهدف زيادة احتياطاتنا.

ومن هذا المنطلق، فقد تم تحديد مجموعة من الإجراءات التى تكفل تحقيق ما تستهدفه حكومة الحزب: وتتمثل أهم هذه الإجراءات فيما يلى:

■ إعداد البرامج التنفيذية التى تكفل تحقيق أهداف قطاع البترول والغاز حتى عام ٢٠٢٢ من خلال تكثيف النشاط الاستكشافى، وتطوير أساليب عرض مناطق البحث وطرح المزايدات العالمية، والإسراع فى حفر الآبار وتنمية الاحتياطيات وبدء الإنتاج.

■ تضمين الاتفاقيات البترولية بنودا تحفيزية تعكس الفرصة الاستثمارية لكل منطقة (إتاحة مرونة كافية فى بنود التسعير والبيع ونسب التوزيع بما يتوافق مع كميات الزيت والغاز المستكشف).

■ التوسع فى إقامة تسهيلات إنتاج و تخزين الزيت الخام والغاز الطبيعى فى مناطق الإنتاج الرئيسية لتحسين اقتصاديات الإنتاج والاستخراج للشركات المستثمرة.

■ تبنى سياسات تسعيرية محفزة للغاز الطبيعى (وعلى الأخص بالنسبة للصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة)، بهدف تشجيع الشركات على ضخ المزيد من الاستثمارات فى مجال الاستكشاف والإنتاج.

■ تطوير الآليات الاقتصادية المطبقة فى تنمية الاحتياطيات غير المنماة بهدف المشاركة فى المخاطر وتحسين المنافع الاقتصادية لطرفى الاتفاق.

■ تبنى توجهات وسياسات مستقبلية خاصة بتصدير حصة الدولة من الطاقة تأخذ فى الاعتبار معدلات الزيادة فى الطلب المحلى على الطاقة، والناتجة عن معدلات النمو المرتفعة التى من المتوقع أن يحققها الاقتصاد المصرى خلال السنوات القادمة، وبحيث تكون الأولوية فى استخدام حصة الدولة من الطاقة لمواجهة الطلب على الطاقة محلياً لتنفيذ مخططات التنمية كأولوية أولى قبل الدخول فى ارتباطات تصديرية جديدة.

[1] المصدر: شركة البترول البريطانية، التقرير الإحصائى للطاقة الدولية، يونيو ٢٠٠٧

تستهدف سياسات إنتاج البترول والغاز الطبيعى حتى عام ٢٠٢٢:

■ تحقيق استقرار فى حجم إنتاج زيت البترول الخام والمتكثفات عند مستواه الحالى.

■ زيادة إنتاج الغاز الطبيعى بنسبة ٥٪ فى المتوسط سنوياً خلال هذه الفترة

ازدياد المنافسة عالمياً فى مجال تجارة المنتجات البترولية يضع ضغوطاً على الحكومة المصرية لإسراع الخطى فى استثمار موقعها الجغرافى الذى يتوسط الدول المُنتجة والمستوردة لمصادر الطاقة من البترول والغاز الطبيعى

■ تحقيق مرونة أكبر فى الإجراءات والموافقات المرتبطة باتفاقيات التنقيب والاستكشاف (خاصة فى حالة المد للاتفاقيات القائمة، أو تعديل بعض البنود) من خلال منح السلطة التنفيذية الحق فى ذلك.

■ إظهار الدعم المالى الذى تقدمه الهيئة المصرية العامة للبترول نتيجة التسعير الاجتماعى لمنتجات البترول والغاز الطبيعى المستهلكة فى السوق المحلى، وبما يُمكن معه الوقوف على أبعاد هذا الدعم وفتح النقاش بشأن أولويات استخدامه من ناحية، وإمكانيات تحسين الهيكل المالى للهيئة، خاصة من حيث قدرتها على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل مما ينعكس إيجابياً فى تعظيم قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية فى مجالات الاستكشاف والتنقيب (خاصة شركات المستوى الأول فى هذا المجال) من ناحية أخرى.

■ تحرير السوق المحلى فيما يتعلق بتداول منتجات البترول والغاز الطبيعى للاستخدامات الصناعية، بما يفتح المجال للتعامل المباشر وفقاً للأسعار الاقتصادية بين الشركاء الأجانب العاملين فى هذا المجال وبين مستخدمى الطاقة المحليين، وهو الأمر الذى من شأنه حفز الشركات الأجنبية على زيادة إنتاجها من خلال ضخ المزيد من الاستثمارات فى مجالات الاستكشاف والتنقيب. وذلك كله فى اتجاه التحرير الكامل لأسعار الطاقة للاستخدامات الصناعية على نحو متدرج.

٢-١ التجارة فى منتجات البترول والغاز الطبيعى

■ الوضع فى مصر

استطاعت حكومة الحزب اتخاذ خطوات جادة فى سبيل تحويل مصر إلى مركز لتجارة البترول ومشتقاته من خلال العمل فى اتجاهين أساسيين:

■ إجراء المزيد من التوسعات فى الطاقات التخزينية البترولية، بهدف زيادة قدرة خط سوميد[1] على نقل خام البترول. حيث يجرى حالياً بناء خمس مستودعات تسمح بالوصول بالطاقات التخزينية فى ميناء سوميد إلى ٢٠ مليون برميل. وهو الأمر الذى من شأنه إيجاد أكبر مخزون استراتيجي من النفط الخام فى مصر وذلك على مستوى كافة موانئ البحر المتوسط. وبذلك تضمن مصر زيادة حصتها فى تجارة نقل البترول من منطقة الخليج العربي إلى أسواق أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول عبر قناة السويس.

■ التوسع فى طاقات التكرير المتاحة فى مصر والتى تبلغ حالياً نحو ٧٠٠ ألف برميل/ يوم، أى ما يعادل ٣٥ مليون طن سنوياً. وهذا يتيح لمصر تصدير بعض المنتجات الفائضة عن السوق المحلية والتى تتمثل بالأساس فى النافتا والجازولين. وتعتبر معامل منطقة السويس من أقدم معامل التكرير، كما يعد معمل تكرير ميدور أحدث هذه المعامل، حيث يتم من خلاله تصدير الجازولين إلى أمريكا بالدرجة الأولي.

■ الخبرة الدولية

استطاعت تركيا استثمار موقعها الجغرافى الذى يتوسط الدول المنتجة والمستوردة للبترول والغاز الطبيعى، حيث تحيطها الدول المنتجة لخام البترول والغاز الطبيعى فى الشرق الأوسط ومنطقة بحر قزوين وروسيا. وهو الأمر الذى جعل من تركيا جسراً حيوياً لنقل الطاقة بين تلك المناطق من ناحية، وبين أوروبا من ناحية أخرى. ففى الوقت الذى تعمل فيه الحكومة التركية جاهدة على تأمين مصادرها من الطاقة لمواجهة الطلب المحلى، فإنها تستهدف أيضاً إعادة صياغة دورها فى المنطقة كمركز إقليمى للطاقة من خلال بناء شبكة خطوط أنابيب لنقل النفط والغاز الطبيعى (إطار ١). ومن الجدير بالذكر أن تلك الخطوط تعمل على ضخ استثمارات ضخمة إلى الاقتصاد التركى، فضلاً عن تأمين احتياجاتها من الطاقة.

إطار (١):
تركيا كمركز إقليمى لنقل مصادر الطاقة

أولا: خطوط أنابيب البترول

■ خط تركيا - العراق (كركوك - جيهان): يعمل على نقل البترول من مختلف مناطق العراق إلى ميناء جيهان التركى. ويبلغ طوله نحو ١٨٧٦ كم وتصل طاقته الاستيعابية إلى ٧١ مليون طن سنويا.

■ خط بترول جيهان-كريكال: يبلغ طوله ٤٤٨ كم وتصل طاقته الاستيعابية إلى ٧,٢ مليون طن سنويا.

■ خط بترول باكو-تبليسى-جيهان: ويمتد من ميناء جيهان التركى إلى أذربيجان مروراً بدولة جورجيا و يبلغ طوله ١٠٧٦ كم وتصل طاقته الاستيعابية إلى ٥٠ مليون طن سنويا.

ثانيا: خطوط الغاز الطبيعى

■ خط "بلو ستريم": هو المعبر الرئيسى للغاز فى البحر الأسود حيث يحمل الغاز الطبيعى من روسيا إلى تركيا. يبلغ طوله ١٢١٣ كم، وتصل طاقته الاستيعابية إلى ١٦ بليون متر مكعب سنويا.

■ خط نابكو: ينقل الغاز الطبيعى من تركيا إلى النمسا مروراً بكل من بلغاريا ورومانيا والمجر. ويبلغ طوله ٣٢٨٢ كم، وتصل طاقته الاستيعابية إلى ٣٠ بليون متر مكعب سنويا.

المصدر: شركة بوتاش الدولية المحدودة، مشروعات البترول والغاز الطبيعى فى تركيا، ٢٠٠٧.

١-تعتبر الشركة العربية لأنابيب البترول "سوميد"، أحد النماذج الناجحة للاستثمار العربي المشترك فى قطاع البترول، وتشارك مصر فيه بنسبة ٥٠٪ والسعودية والكويت والإمارات وقطر بالنسبة الباقية. وقد زادت مشاركة سوميد؛ فى تجارة البترول العالمية بعد ربط ميناء العين السخنة على خليج السويس بميناء سيدي كرير (الذى يوجد به سوميد) على البحر المتوسط، بخطي أنابيب بطول ٣٢٠ كم لنقل النفط الخام إلى أسواق أوروبا وأمريكا.

من جانب آخر، بلغت طاقة التكرير المتاحة عالمياً للزيت الخام فى عام ٢٠٠٦ حوالي ٨٧,٢ مليون برميل/يوم. وقد سجل متوسط معدل الزيادة السنوية لطاقة التكرير عالمياً خلال العشر سنوات السابقة حوالي ١,٣٪. وتعتبر الولايات المتحدة أكبر الدول التى تمتلك طاقات تكرير على مستوى العالم، حيث تمثل ٢٠٪ من إجمالى الطاقات المتاحة عالمياً. كما تمثل الصين نحو ٨,١٪، والهند ٤,٢٪، واليابان ٥,٢٪، وكوريا الجنوبية ٣٪، والمملكة العربية السعودية ٢,٤٪، والكويت ١٪. وجدير بالذكر أنه لم يتم إقامة معامل تكرير جديدة فى الولايات المتحدة منذ عدة سنوات، وأن مواجهة تزايد الاستهلاك بها قد اعتمد بالأساس على التوسع فى المعامل القائمة والاستيراد. وتمثل الزيادة التى أضيفت إلى طاقات التكرير خلال عام ٢٠٠٦ بالدرجة الأولى فى دول شرق آسيا. فقد زادت طاقات التكرير للهند بنسبة ١٧٪ من إجمالى الطاقة المضافة، والصين بنسبة ٦,٧٪، وإندونيسيا بنسبة ٦,٦٪، وذلك بهدف توفير الاحتياجات المتزايدة من الطاقة لهذه الدول.

وقد أظهرت الدراسات أن هناك عجزاً على مستوى العالم يقدر بحوالي ٦,٥ مليون برميل/يوم خلال العشر سنوات القادمة مطلوب إضافتها إلى طاقات التكرير لتغطية الاحتياجات المتوقعة من المنتجات البترولية. وتقدر الاستثمارات المطلوبة لإضافة مثل هذه الطاقات بنحو ١٠٠ مليار دولار.

يستهدف الحزب أن تصبح مصر مركزاً تجارياً بين الدول المنتجة بمنطقة الخليج والدول المستهلكة فى أوروبا، لتحقيق عوائد تجارية وتأمين الاحتياجات المستقبلية من المنتجات البترولية على المدى الطويل

■ الرؤية والسياسات

يرى الحزب أن تأمين مصادر الطاقة فى مصر يعتمد – فى جزء منه – على استغلال موقعها الاستراتيجى بين قارتى آسيا وأفريقيا من جهة، وقربها وشراكتها لدول الاتحاد الأوروبى من جهة أخرى. فمن خلال توافر البنية الأساسية من مواني علي ساحلى البحر الأحمر والمتوسط (سيدى كرير، السخنة، دمياط، بورسعيد، الإسكندرية)، وتوافر شبكة نقل المنتجات البترولية والمملوكة لقطاع البترول يمكن تعظيم دور مصر الاستراتيجي فى سوق تداول المنتجات البترولية والغاز الطبيعي، وبحيث تصبح مصر مركزاً تجارياً بين الدول المنتجة بمنطقة الخليج والدول المستهلكة بحوض البحر الأبيض المتوسط وأوروبا، وهو ما سيحقق عديداً من العوائد، أهمها تأمين كافة احتياجاتنا من المنتجات البترولية على المدى الطويل وبأسعار تنافسية.

التوجه:
استثمار موقع مصر الجغرافي المتميز للحصول على نصيب أكبر من التجارة الدولية فى المنتجات البترولية والغاز الطبيعي.

تستهدف حكومة الحزب تحقيق ذلك من خلال توفير العديد من العناصر أهمها:

- إقامة عدة مناطق تجارية علي سواحل البحرين الأحمر والمتوسط، لإنشاء سوق للتعاملات التجارية فى كافة المنتجات البترولية أسوة بما تم إقامته فى ميناء جيهان بتركيا.
- إنشاء طاقات تخزينية كبيرة علي سواحل البحرين الأحمر والمتوسط، لاستيراد وتخزين وتداول كافة المنتجات البترولية انطلاقاً مما حققه خط سوميد فى هذا الشأن.
- الدخول فى تعاقدات طويلة الأجل أو شراكة مع الشركات العالمية العاملة فى هذا النشاط، بهدف زيادة مساهمة مصر فى سوق تداول المنتجات البترولية عالمياً وتعظيم عوائدها.
- تكثيف نشاط تموين السفن فى المواني المختلفة، كنتيجة لتوافر المنتجات البترولية المستخدمة فى هذا النشاط.

١-٣ الاستهلاك

■ الوضع فى مصر

شهدت معدلات نمو استهلاك المواد البترولية والغاز الطبيعى فى مصر تزايداً مستمراً منذ منتصف التسعينيات، وقد وصل حجم الاستهلاك من المنتجات البترولية والغاز الطبيعى إلى نحو ٥٢ مليون طن بترول

شكل (٢): تطور الاستهلاك المحلى من المنتجات البترولية (١٩٩٥-٢٠٠٦)

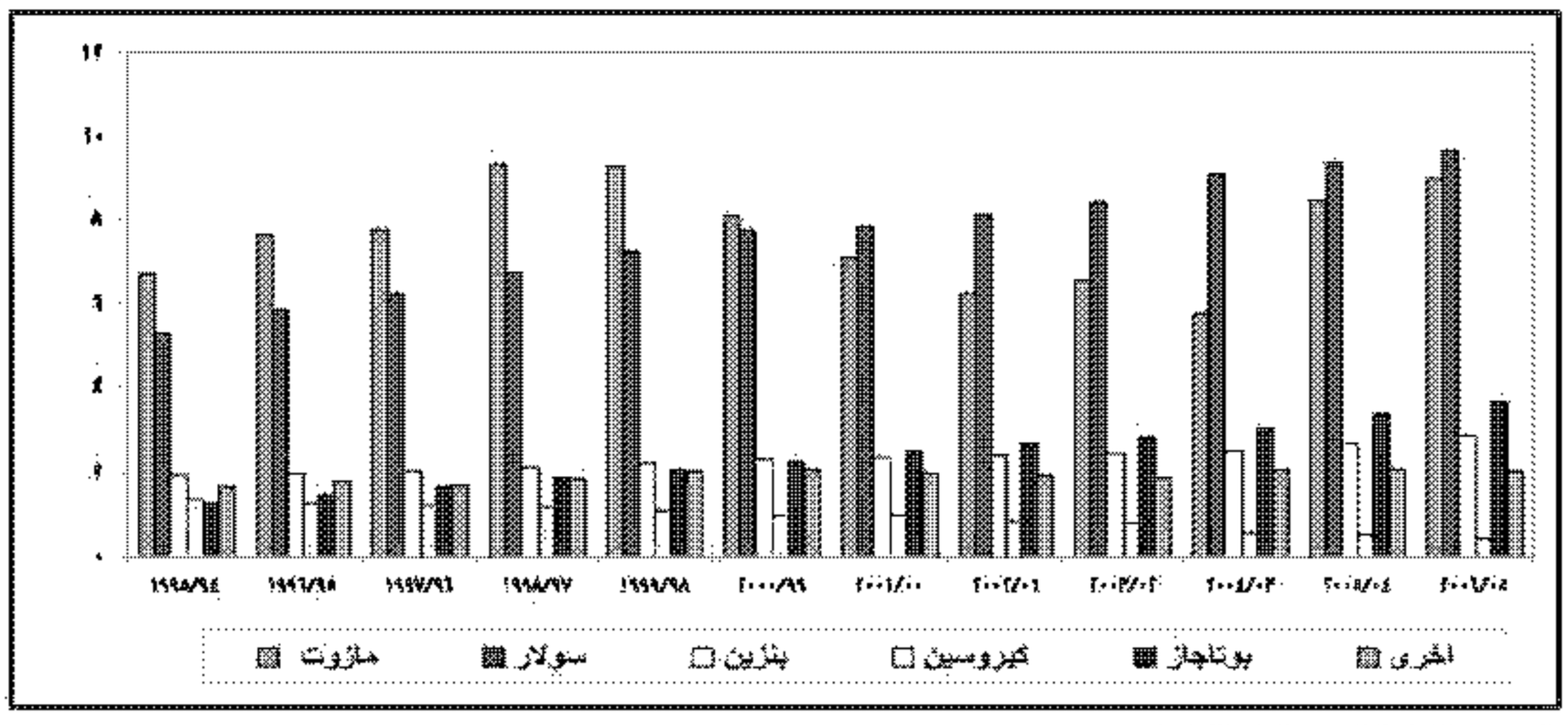

المصدر: الهيئة المصرية العامة للبترول.

تعد تجربة الاتحاد الأوروبى فى ترشيد استهلاك الطاقة من التجارب الرائدة والثرية فى هذا المجال

مكافئ عام ٢٠٠٦، مقارنة بنحو ٣٨ مليون طن بترول مكافئ عام ٢٠٠٠. وبذلك بلغ معدل نمو استهلاك المنتجات البترولية، والغاز الطبيعي نحو ٣٧٪ منذ بداية القرن الحالي.

كما سجل غاز البوتاجاز أعلى معدلات نمو للاستهلاك بين المنتجات البترولية، حيث بلغت معدلات استهلاكه نحو ٩٪ سنوياً فى المتوسط خلال العشر سنوات الماضية. فى الوقت نفسه يمثل السولار أكبر المنتجات البترولية استهلاكاً من حيث الحجم، إلا أن معدلات الزيادة فى استهلاكه وصلت إلى ٦٪ سنوياً فى المتوسط خلال الفترة منذ منتصف التسعينيات.

ومن الجدير بالذكر أن نحو ٦٠٪ من إنتاج الغاز الطبيعى فى مصر سنوياً يستخدم فى إنتاج الطاقة الكهربائية. حيث تمثل نسبة الغاز الطبيعى نحو ٨٠٪ من إجمالى الوقود المستخدم فى المحطات الحرارية لإنتاج الكهرباء. كما تعتمد هذه المحطات على المازوت والسولار فى توفير النسبة المتبقية من الوقود اللازم لها.

■ الخبرة الدولية

يعد البترول والغاز الطبيعى المصادر الرئيسية للطاقة على مستوى العالم، حيث تصل نسبة مساهمتهما إلى نحو ٦٢٪ من إجمالى الاستهلاك العالمى للطاقة. وتشير التوقعات إلى أن هذا الوضع سوف يستمر فى الأجلين القصير والمتوسط. وقد شهد الاستهلاك العالمى من الطاقة خلال السنوات القليلة الماضية معدلات نمو كبيرة لم تتزامن معها زيادة إضافية معادلة فى الاحتياطيات العالمية من خامى البترول والغاز الطبيعى. كما أن عمليات التوسع فى سعات تكرير البترول كانت شبه متوقفة لفترات طويلة.

من جانب آخر، فإن معدلات النمو المرتفعة نسبياً والتى حققتها بعض الاقتصادات الناشئة خاصة الصين والهند، وهى دول مستوردة للطاقة، أدت إلى تزايد الطلب على مصادر الطاقة التقليدية بشكل كبير. ونظراً لمحدودية موارد الطاقة المتاحة من البترول والغاز الطبيعى، فقد نتج عن الضغط على هذه المصادر لتوليد الطاقة حدوث زيادات متتالية فى أسعارها عالمياً إلى أن وصلت لمستويات مرتفعة لم تكن متوقعة من قبل.

فى ظل هذه الظروف العالمية الراهنة التى أسفرت عن الضغط على الطاقة المتاحة من المصادر غير المتجددة، اتجه الاتحاد الأوروبى، كدول مستوردة للطاقة، إلى مراجعة معدلات استهلاكه منها. وقد أشارت التقارير الصادرة فى هذا السياق إلى أن استمرار معدلات الاستهلاك الحالية من شأنها زيادة اعتماد الاتحاد الأوروبى على استيراد أغلب احتياجاته من البترول والغاز الطبيعى. فتؤكد التقديرات على أن استمرار أنماط الاستهلاك السائدة حالياً داخل الاتحاد الأوروبى ستؤدى بحلول عام ٢٠٣٠ إلى استيراد نحو ٩٠٪ من جملة احتياجات الاتحاد من البترول، ونحو ٨٠٪ من احتياجاته من الغاز الطبيعى.

وأخذاً فى الاعتبار صعوبة التنبؤ بأسعار البترول مستقبلياً، فقد لجأ الاتحاد الأوروبى إلى خيار ترشيد استهلاك الطاقة كسبيل لمواجهة هذا التحدى. ويستهدف الاتحاد الأوروبى تخفيض الاستهلاك الحالى له بنسبة ٢٠٪ حتى عام ٢٠٢٠. وقد أعدت اللجنة المختصة فى الاتحاد الأوروبى خطة عمل متكاملة بإطار زمنى محدد لتحقيق هذا الهدف. حيث اقترنت خطة العمل بعدد من الإجراءات المؤسسية والتشريعية لتحقيقه (إطار-٢)

إطار (٢):
خطة عمل لترشيد استهلاك الطاقة بالاتحاد الأوروبى

عام ٢٠٠٧

■ وضع علامات على الأجهزة والمعدات المختلفة تبين مدى كفاءتها فى استهلاك الطاقة.
■ توفير التمويل اللازم لاستثمارات تحقيق كفاءة الطاقة فى المشاريع.
■ البدء في تحضير ورقة خاصة بالضرائب غير المباشرة، لتحفيز استخدام وإنتاج أنواع معينة من المعدات الموفرة للطاقة.
■ الاتجاه إلى ربط الضرائب على السيارات بمعدلات انبعاث ثاني أكسيد الكربون، ودعوة الدول الأعضاء لوضع تلك التعديلات في الإصلاحات الضريبية موضع الاعتبار.
■ تطوير المناهج التعليمية (التعليم الابتدائي والثانوي والمهني) لتضمينها مفهوم الكفاءة فى استخدام الطاقة.
■ وضع شبكة اتصال دائمة لتبادل وتطبيق أفضل الممارسات، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة في البيئة الحضرية، خاصة في قطاع النقل.
■ التوصل إلى اتفاق مع الشركاء الرئيسيين من الدول في التجارة الخارجية والمنظمات الدولية على تحسين كفاءة استخدام الطاقة.

عام ٢٠٠٨

■ زيادة كفاءة مولدات الطاقة عن طريق وضع تعليمات لأفضل نظام تشغيل لزيادة متوسط كمية الطاقة المولدة ووضع إطار تنظيمي لتقليل الفاقد فى عمليات النقل والتوزيع.
■ إستحداث نظام تصنيف للأجهزة الكهربائية المستخدمة بهدف تحديد علامات تعكس المجموعات المختلفة من الأجهزة المصرح باستخدامها.

عام ٢٠٠٩

■ تقديم مقترح للتوسع فى الاعتماد على أنماط جديدة من الأبنية، وتطوير الأبنية القائمة بما يمكنها من استخدام طاقة أقل.

عام ٢٠١٢

■ تشريع يضمن عدم زيادة انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون عن ١٢٠ جرام/كم.

المصدر: المفوضية الأوروبية، خطة عمل للاستخدام الكفء للطاقة، الفرص الممكنة، ٢٠٠٦

تركز سياسات ترشيد استهلاك الطاقة حتى عام ٢٠٢٢ على:

- تحقيق الاستخدام الأمثل لموارد الطاقة دون المساس بتوافرها لكافة المستخدمين.
- تبنى برامج لترشيد استهلاك الطاقة تدريجيا على مدى زمنى قدره ١٥ سنة، وبنسب تبدأ من ٠,٦٪ فى عام ٢٠٠٨ وتصل إلى ٨,٣٪ عام ٢٠٢٢ (وهو ما يحقق وفر فى حجم الطاقة المستهلكة حالياً بنسبة ٢٠٪)

■ الرؤية والسياسات

يؤكد الحزب على أن التوجه نحو الأخذ بسياسة ترشيد استهلاك الطاقة لا يعنى بحال من الأحوال المساس بتوفير الطاقة لكافة المستخدمين أو التأثير فى إنتاجيتهم أو فى كفاءة الأجهزة والمعدات فى القطاعات المختلفة. وإنما تركز سياسة الترشيد على تحقيق الاستخدام الأمثل لموارد الطاقة، وهو الأمر الذى سيساهم أيضا فى تخفيض الأعباء المالية التى يتحملها مستخدمو هذه الموارد (والاقتصاد القومى ككل) من خلال تحقيق معيار الكفاءة.

التوجه:
ترشيد الاستهلاك المحلى لمصادر الطاقة غير المتجددة من البترول والغاز الطبيعى.

ويستهدف الحزب ترشيد نحو ٢٠٪ من جملة الاستهلاك الحالى للطاقة بشكل تدريجى على مدى زمنى قدره ١٥ سنة حتى عام ٢٠٢٢. ومن المخطط أن يتم ذلك وفقاً لجدول زمنى يبدأ فى عام ٢٠٠٨ وبنسب تبلغ ٠,٦٪ من الطاقة المستهلكة، تزداد هذه النسبة ليصل الترشيد فى الطاقة إلى نحو ٨,٣٪ من إجمالى الطاقة المتوقع استهلاكها خلال عام ٢٠٢٢. ويستند ذلك إلى ما قامت به وزارة الكهرباء والطاقة من دراسات ومراجعات لكافة القطاعات (الصناعى، الخدمى والتجارى، المنزلى، الحكومى) المستهلكة للطاقة وما أثبته من وجود فرص كبيرة لتحسين كفاءة استخدام الطاقة وترشيد الاستهلاك. وقد تم تحديد مجموعة من الإجراءات التى تكفل تحقيق ذلك، والتى يأتى فى مقدمتها:

- تأسيس صندوق لتمويل برامج ترشيد الطاقة فى الوحدات الإنتاجية المختلفة، ورفع كفاءة استخدام الطاقة فى تلك الوحدات.
- التوسع فى استخدام نظم للإضاءة الحديثة وتعميم اللمبات الموفرة للطاقة، مع تقسيط وتحصيل قيمتها ضمن فاتورة الكهرباء بالنسبة للمنازل.
- تطبيق نظم ترحيل الأحمال فى فترة الذروة.
- تنفيذ برامج ترشيد الطاقة فى الجهات الحكومية والمرافق العامة (استخدام اللمبات الموفرة للطاقة، تركيب محولات إلكترونية ومكثفات لتحسين القدرة).
- قيام وزارة الصناعة بتبنى مواصفات قياسية للأجهزة الأكثر استهلاكاً للطاقة (التكييفات، السخانات، الأفران،..) وتطبيق أكواد تتوافق مع ترشيد الطاقة سواء فيما يتم تصنيعه محلياً أو يستورد من الخارج.
- إلزام الشركات المصنعة (أو المستوردة) للأجهزة الكهربائية بتعريف المستهلك بكمية الطاقة التى يستهلكها كل جهاز بهدف تنويع خيارات الترشيد أمام المستهلك.
- تطوير منظومة النقل البرى والنهرى والسكك الحديدية بما يتوافق مع أداء الخدمة بأقل استهلاك للسولار.
- إصدار التشريعات الملزمة للمنشآت الصناعية والتجارية برفع كفاءة استخدام الطاقة الحرارية والكهربائية، وبحيث يتم الالتزام بتركيب أجهزة التحكم فى القدرة، وضبط عمليات الاحتراق، وتطبيق نظم الإضاءة الموفرة للطاقة.
- تفعيل قرار وزير الإسكان بالالتزام بكود كفاءة الطاقة فى المبانى الحديثة لضمان استخدام توصيلات كهربائية ذات مواصفات قياسية تحمى المواطن من الأخطار وتخفض فى ذات الوقت من الفقد فى الطاقة المستهلكة.
- تبنى برامج لتوعية المستهلك بأهمية ترشيد الطاقة وتعريفه بنظم ترحيل الأحمال، ووسائل ترشيد الطاقة ودورها فى خفض الأعباء المالية التى يتحملها.

١-٤ الدعم

■ الوضع فى مصر

اتخذت حكومة الحزب على عاتقها توفير المنتجات البترولية فى السوق المصرية بأسعار مدعومة، وهو الأمر الذى أصبح يمثل عبئاً متزايداً على موازنة الدولة مما يؤثر سلباً على المالية العامة فى مصر، والأعباء التى تتحملها الموازنة العامة تتمثل فى دعم فروق الأسعار بين التكلفة الفعلية للمنتجات البترولية وسعر البيع للمستهلك النهائى. وحيث إن حصة مصر من المنتجات البترولية لا تكفى لتغطية الاستهلاك المحلى، فإنه يتم الشراء من حصة الشريك الأجنبى وفقاً للأسعار العالمية. وقد شهدت الأسعار العالمية لخام البترول زيادات متتالية خلال السنوات القليلة الماضية، حيث وصلت إلى ٨٥ دولار أمريكى للبرميل من خام برنت. كل هذه العوامل ضاعفت من حجم الدعم الموجه للمنتجات البترولية بحيث بلغت الاعتمادات التى ترصدها الموازنة العامة لدعم قطاع الطاقة نحو ٤٢ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ (جدول) مقارنة بنحو ١,٢ مليار جنيه فقط عام ١٩٩٩/٩٨.

جدول (١): دعم الطاقة عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦

المنتج	القيمة (مليار جنيه)	التوزيع النسبى (%)
السولار	١٦,٣	٣٨,٨%
البوتاجاز	٩,٠	٢١,٤%
الغاز الطبيعى	٥,٩	١٤,٠%
المازوت	٥,٨	١٣,٨%
البنزين	٤,٢	١٠,٠%
الكيروسين	٠,٨	١,٩%
الإجمالى	٤٢,٠	١٠٠%

المصدر: الهيئة المصرية العامة للبترول.

ويتباين نصيب القطاعات المستخدمة للمنتجات البترولية من الدعم (جدول١)، حيث يحصل قطاع النقل على نحو ١٨ مليار جنيه. يليه من حيث الحجم قطاع الاستخدام المنزلى والأنشطة التجارية، حيث يحصل على ٩ مليار جنيه. ويأتى كل من قطاعى الكهرباء والصناعة فى المرتبة الثالثة بنصيب يبلغ نحو ٧ مليار جنيه من الدعم يوجه لكل منهما على حده.

هناك العديد من دول العالم التى لم تعد قادرة على الاستمرار فى انتهاج سياسات داعمة لأسعار المنتجات البترولية والغاز الطبيعى

جدول (٢): دعم القطاعات المستهلكة للطاقة عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦

القطاع	القيمة (مليار جنيه)	التوزيع النسبى (%)
النقل	١٨	%٤٢,٩
المنزلى والتجارى	٩	%٢١,٣
الكهرباء	٧	%١٦,٧
الصناعة	٧	%١٦,٧
أخرى	١	%٢,٤
إجمالى	٤٢	%١٠٠

المصدر: الهيئة المصرية العامة للبترول.

وتجدر الإشارة إلى أن دعم المنتجات البترولية والغاز الطبيعى يستنفذ نحو ٢٠٪ من إجمالى المصروفات العامة فى موازنة الدولة، كما يستحوذ على ٥٩,٧٪ من إجمالى اعتمادات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية. ومن الجدير بالذكر هنا أن الدعم الموجه لقطاع البترول تبلغ نسبته لإجمالى الإنفاق على الأجور نحو ٩١,٦٪، ويرتفع هذا الدعم إلى أكثر من ضعف الإنفاق على الاستثمارات العامة (٢٤١,٣٪)، بل إن النسبة تصل إلى أكثر من خمسة أضعاف إجمالى الإنفاق على قطاع الصحة (٥١١,٣٪). كما تبلغ نحو ٧٠٢,٤٪ من الإنفاق على قطاع التعليم (باستبعاد الأجور)، وترتفع النسب بشكل كبير فيما يتعلق بالإنفاق على الأبنية التعليمية، ومعاش الضمان الاجتماعى، ودعم التأمين الصحى (جدول رقم ٣).

جدول رقم (٣): نسبة الدعم الموجه للمنتجات البترولية والغاز الطبيعى لبعض بنود الإنفاق العام، (٢٠٠٤/٢٠٠٥- ٢٠٠٥/٢٠٠٦)

بيان	٢٠٠٤/٢٠٠٥ (فعلى)	٢٠٠٥/٢٠٠٦ (موازنة)
المصروفات العامة	%١٦	%٢٠
إجمالى الدعم بالموازنة	%٥١	%٦٠
إجمالى الأجور	%٧٥	%٩١
الإنفاق على التعليم	%١٢٥	%١٧٠
الاستثمارات العامة	%١٣٥	%٢٤١
الدعم السلعى	%٣٦٣	%٤٣٠
الإنفاق على الصحة	%٤٤٥	%٥١١
دعم الخبز	%٤٩٨	%٥٦٢
التعليم بدون الأجور	%٤٧٥	%٧٠٣
الأبنية التعليمية	%٢٥٦٢	%٣٤٧٨
معاش الضمان الاجتماعى	%٦١٢٣	%٤٢٣٢
دعم التأمين الصحى	%١٥٢٩٣	%١٨٢٥١

المصدر: تقرير لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب بشأن دعم المنتجات البترولية والغاز الطبيعى

■ الخبرة الدولية

تشير تجارب الدول الداعمة لقطاع المنتجات البترولية والغاز الطبيعى إلى توجه العديد منها نحو إصلاح سياسات الدعم (إطار ٣)، مستهدفةً توجيه الموارد المخصصة لدعم هذه المنتجات إلى الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم. ويستند هذا التوجه إلى ما يمثله دعم المنتجات البترولية من عبء حقيقى على موازنة الدولة، وهو الأمر الذى يترتب عليه آثار سلبية على العديد من بنود الإنفاق العام. وقد لجأت معظم الدول إلى تحرير أسعار المنتجات البترولية بشكل تدريجى، فضلاً عن تبنى بعض الإجراءات البديلة لحماية فئات بعينها داخل المجتمع.

إطـــار (٣): تحريـــر أسعـــار المنتـــجات البترولية....التجربة الدولية

الهند:

بدأت تجربتها عام ١٩٩٥ حيث استهدفت تحرير أسعار المنتجات البترولية من خلال إستراتيجية تضمنت ثلاث مراحل انتهت بالتحرير الكامل للقطاع مع الإبقاء على دعم كل من الكيروسين والغاز الطبيعى الموجه للاستخدام المنزلى. فقد قررت الحكومة فى موازنة العام المالى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ توجيه دعم قدره ١٥٪ للكيروسين و٣٣٪ للغاز، على أن يتم إلغاء ذلك الدعم تماماً خلال مدة تتراوح بين ثلاث إلى خمس سنوات. وأدرج هذا الدعم بصورة واضحة فى الموازنة العامة. وقد أدت هذه السياسة إلى تراجع نسبة دعم المنتجات البترولية لإجمالى الدعم بالموازنة من ١٧,٥٪ عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ إلى ٥,٦٪ فقط عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، كما لم تتعد نسبة الدعم للإنفاق العام بالموازنة فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ نحو ٠,٦٪.

باكستان:

بدأت سياستها لتحرير أسعار المنتجات البترولية فى عام ١٩٩٣. وقامت السياسة على ربط الضريبة المفروضة أو الدعم المخصص للمنتجات البترولية بجهة الاستهلاك، وإدراج هذا الدعم بشكل واضح فى موازنة الدولة. وفى عام ٢٠٠٢ لم تتعد نسبة الدعم الموجه للمنتجات البترولية ٢,٨٪ من إجمالى الإنفاق العام بالموازنة.

الصين:

بدأت فى مارس ٢٠٠٦ الحد من سياسة دعم المنتجات البترولية ووضع سياسة بديلة لزيادة الدعم للقطاعات الأكثر احتياجاً، على أن تقوم الحكومة بتوجيه دعم نقدى للفلاحين بسبب ارتفاع أسعار السولار والسماد الكيماوى المترتب على تخفيض الدعم. كما تقوم الحكومة بتشكيل لجان مراقبة ارتفاع الأسعار فى المناطق المختلفة على مستوى المحليات.

المصدر: تقرير لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب بشأن دعم المنتجات البترولية والغاز الطبيعى.

■ الرؤية والسياسات

يتبنى الحزب توجها عاما يستهدف:

■ تحرير سوق الطاقة تدريجيا.

■ تطبيق آليات فعالة لحماية المستهلك.

■ تطوير دور الدولة لتصبح بمثابة مراقب ومنظم لسوق الطاقة.

(أ) تصحيح الأسعار

يؤكد الحزب على أن السياسات التى يتبناها لإصلاح منظومة دعم الطاقة فى مصر تستهدف بالأساس وصول هذا الدعم إلى مستحقيه، وهو ما يتضمن إعادة النظر فى دعم الطاقة للصناعات التصديرية أو كثيفة الاستهلاك للطاقة (والذى صدر فى شأنه قرار المجلس الأعلى للطاقة بإعادة تسعير الغاز الطبيعى والكهرباء للاستخدامات الصناعية).

وتجدر الإشارة إلى أنه قد صدر قرار المجلس الأعلى للطاقة بإعادة تسعير الغاز الطبيعى للاستخدامات الصناعية، بحيث تصل أسعار الطاقة خلال ثلاث سنوات إلى تكلفتها الحقيقية، وبما يؤدى إلى إلغاء الدعم ووصوله إلى صفر بعد هذه الفترة، خاصة للصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة، وهو الأمر الذى سيترتب عليه تحرير أسعار الطاقة للاستخدامات الصناعية ويتيح لشركاء مصر الأجانب العاملين فى مجال الطاقة الدخول فى تعاقدات مباشرة مع الشركات الصناعية، ويعزز فى ذات الوقت قدرة هؤلاء الشركاء على تسويق حصصهم وزيادة استثماراتهم فى مجالات البحث والإنتاج.

التوجه:

إعادة توجيه دعم الطاقة بما يضمن التحول التدريجى للتسعير الاقتصادى والوصول إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة من مصادر الطاقة غير المتجددة، مع مراعاة البعد الاجتماعى ومحدودى الدخل.

وعلى ذلك، فإنه من المستهدف تطبيق بعض الإجراءات التى تشمل:

■ التحول من استخدام المنتجات البترولية المختلفة إلى استخدام الغاز الطبيعى فى القطاعات الاقتصادية أو الخدمية أو الاستهلاك المنزلى، وهو ما سينعكس أثره فى قيمة الدعم الذى تتحمله الدولة نظراً لوفرة الغاز وكفاءة استخدامه.

■ التوسع فى تطبيق نظام الشرائح فى استهلاك الغاز الطبيعى أسوة باستهلاك الكهرباء بهدف توجيه الدعم لمستحقيه.

■ التحرك التدريجى نحو تصحيح أسعار الطاقة لتعكس التكلفة الحقيقية التى تتحملها الدولة (خلال فترة زمنية من ٣-٥ سنوات)، مع التأكيد على:

- مراعاة أسعار البوتاجاز للاستخدام المنزلى، وكذا أسعار الكهرباء (للشريحة الأولى) والغاز الطبيعى لصغار المستهلكين.
- زيادة تدريجية فى أسعار البنزين لاستخدام السيارات الخاصة.
- وضع رؤية أكثر موضوعية لاستخدام وتسعير السولار لقطاع النقل.

(ب) إعادة هيكلة قطاع الطاقة

يعد تنفيذ العديد من السياسات التى يتبناها الحزب بشأن الطاقة فى مصر والرؤية المستقبلية حتى عام ٢٠٢٢ رهن بإحداث تغييرات هيكلية فى قطاع الطاقة. إذ يرى الحزب أن التوجه العام لهذه السياسات ينبغى أن يصاحبه تطوير للعلاقة بين منتجى الطاقة ومستخدميها، وبما يستهدف تحرير سوق الطاقة فى إطار من الشفافية والمنافسة العادلة، مع مراعاة الأبعاد الاجتماعية.

وفى إطار ذلك، يستهدف الحزب تطوير دور الدولة لتصبح بمثابة مراقب ومنظم لسوق الطاقة فى مصر. وإعادة هيكلة المؤسسات المشرفة على إدارة منظومة الطاقة لزيادة قدرتها وتعظيم مرونتها على استيعاب المتغيرات العالمية والإقليمية فى مجال الطاقة. وهو ما يقتضى تنفيذ عديد من الإجراءات، التى تشمل:

■ زيادة كفاءة إدارة الأصول المملوكة للدولة (فى قطاعى البترول والكهرباء) وتحويلها إلى كيانات اقتصادية ذات مراكز مالية مستقلة، حتى يمكن تقييمها ومحاسبتها وفق معيار الأداء.

■ فصل الإنتاج عن التوزيع فى مختلف الخدمات التى يقدمها قطاع الطاقة وذلك على غرار ما تم فى قطاع الكهرباء.

■ إظهار الدعم الحقيقى الذى يوجه لمصادر الطاقة وتتحمله المؤسسات التى يضمها قطاع الطاقة، بما يسمح بتقييم أداء تلك المؤسسات، ويفتح - فى ذات الوقت - النقاش حول أولويات وبدائل الإنفاق المرتبط بهذا الدعم.

■ تطوير وإعادة هيكلة قطاع تكرير البترول بهدف زيادة الكفاءة وتحسين استغلال الطاقات الإنتاجية، وتحقيق تكامل المعامل القائمة، ودعمها بالوحدات التحويلية، وإتاحة دور أكبر للقطاع الخاص المصري والعربي لإقامة معامل تكرير متطورة، وتشجيع إنشاء معامل تكرير من الجيل الرابع (معامل تكرير وبتروكيماويات متكاملة).

■ التوسع فى التعاقدات الخاصة بنقل التكنولوجيا والتعاون الفني مع الشركات العالمية، خاصة فى مجال تنمية الكوادر البشرية وتطوير وتحديث الإدارة.

■ زيادة مشاركة القطاع الخاص فى الاستثمار فى مجالات نقل وتوزيع المنتجات البترولية، وما يستتبع ذلك من قيامه بإقامة شبكات ومحطات ضخ ومستودعات التخزين للمنتجات البترولية والغاز الطبيعى.

■ تفعيل منظومة المشغل المستقل (فيما يتعلق بإنتاج وتوزيع) الكهرباء.

■ تطوير دور الدولة لتعمل كمنظم ومراقب لأنشطة القطاع الخاص فى هذا المجال.

ثانياً: مصادر الطاقات المتجددة

تشمل مصادر الطاقة المتجددة كل من الطاقة المائية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية وغيرها من الطاقات التى لها صفة الاستمرارية. وقد بلغت مساهمة محطات الإنتاج المائية بمصر نحو ١١,٧٪ من إنتاج الطاقة

يتبنى الحزب سياسات لدعم الطاقة تركز على وصول هذا الدعم لمستحقيه، مع التوسع فى نظام شرائح الاستهلاك، وتصحيح الأسعار فى الأجل المتوسط وفق معايير محددة

لايزال هناك مجالا واسعا أمام العديد من دول العالم، ومنها مصر، لتغطية الاستفادة من قدراتها الطبيعية لتوليد الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقة المتجددة.

الكهربائية. كما تمثل الطاقة الكهربائية المتولدة من محطات الرياح نحو ١,١٪ من جملة إنتاج الكهرباء فى مصر. وتشير الدراسات الفنية إلى امتلاك مصر لمميزات طبيعية تؤهلها لأن ترفع مساهمة مصادر الطاقة المتجددة فى توفير احتياجاتها من الطاقة على الرغم من محدوديتها فى الوقت الحالى. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مساهمة الطاقة المتجددة على مستوى العالم يعد منخفض نسبياً: حيث يبلغ نحو ٧,٧٪ من إجمالى الاستهلاك العالمى للطاقة.

■ الوضع فى مصر

(أ) الطاقة الكهرومائية

تستخدم الطاقة المائية فى مصر لإنتاج الطاقة من السدود والقناطر المقامة بشكل أساسى على نهر النيل، وتشمل محطات كهرباء السد العالى وخزان أسوان وقناطر إسنا ونجع حمادى. وتبلغ قدرات هذه المحطات ما يقرب من ٢٨٠٠ ميجاوات فضلاً عن ١١٠ ميجاوات جارى إضافتها حالياً. فى حين تبلغ الطاقة الكهربائية المُنتجة من المصادر المائية نحو ١٢,٦ مليون ميجاوات ساعة، بنسبة تعادل نحو ١١,٧٪ من إجمالى الطاقة فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦.

(ب) طاقة الرياح

تتميز مصر بنشاط رياح ثابت نسبياً، ومعدلات سرعات عالية فى منطقة غرب خليج السويس وعلى ساحل البحر الأحمر (بين رأس غالب وجبل الزيت حتى سفاجا)، وفى منطقة شرق العوينات بالصحراء الغربية. وقد أنشأت حالياً عدد من مزارع الرياح بمنطقة الزعفرانة غرب خليج السويس لتصل بذلك القدرات المتاحة إلى حوالى ٢٣٠ ميجاوات، أى ما يعادل ١,١٪ من إجمالى القدرات المتاحة عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

ومن الجدير بالذكر أن المجلس الأعلى للطاقة قد أصدر قراراً فى أبريل عام ٢٠٠٧، يقضى بالبدء فى وضع استراتيجية طموحة للوصول بطاقة توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة إلى نحو ٢٠٪ من إجمالى الطاقات، وذلك بحلول عام ٢٠٢٠.

■ الخبرة الدولية

(أ) الطاقة الكهرومائية

تبلغ مساهمة الطاقة المائية عالمياً نحو ٦٧٠ مليون طن بترول مكافئ فى عام ٢٠٠٦، وهو ما يعادل حوالى ٦,٣٪ من جملة الاستهلاك العالمى من مصادر الطاقة الأولية. ويمثل نصيب الصين ١٣,٧٪ من إجمالى الطاقات المائية على مستوى العالم، فى حين تبلغ مساهمة كل من البرازيل وكندا نحو ١١,٥٪ لكل منهما. كما تساهم روسيا بنحو ٨,٥٪، والنرويج بحوالى ٩,٣٪، والهند بنحو ٧,٣٪ من هذه الطاقات.

ومن الجدير بالذكر أن الطاقة المائية أصبحت تمثل جزءاً لا يتجزأ من توليفة الطاقة لعدد من دول العالم، بحيث تسهم فى توليد نحو ٦,٢٪ من طاقة الكهرباء عالمياً وفقاً لآخر التقديرات. ومع استكمال العديد من دول العالم لمشروعاتها فى هذا المجال، واستغلال القدرات المتاحة لديها، فإنه من المتوقع أن تنحصر المشروعات الجديدة فى عدد محدود من الدول ومنها البرازيل والصين ودول حوض نهر النيل. وتشير بعض الدراسات فى هذا المجال إلى أن تلك الدول مازالت تمتلك قدرات طبيعية متاحة لم يتم استغلالها بالكامل. فعلى سبيل المثال، يمكن لدول حوض النيل بناء العديد من المحطات المائية.

(ب) طاقة الرياح

تعد الرياح أحد المصادر المتجددة لإنتاج الطاقة الكهربائية، حيث تمثل بديلاً لمصادر الطاقة التقليدية فى هذا المجال. وقد وصل معدل النمو السنوي خلال السنوات الخمسة الأخيرة إلى حوالي ٢٠٪ الأمر الذي جعل تكنولوجياتها تصل إلى مرحلة متقدمة. وهو ما دفع العديد من الدول إلى تكثيف خططها لإنشاء مشروعات محطات رياح وعلى رأسها ألمانيا وأسبانيا والولايات المتحدة والهند والدانمارك والصين.

من جانب آخر فإن التقدم التكنولوجى فى هذا المجال، وتبنى العديد من دول العالم برامج دعم طاقة الرياح فى مراحل تصنيعها الأولية، ساهم فى زيادة تنافسيتها فى مقابل الطاقات التقليدية. كما أن البعد البيئى والذى يتمثل فى كون طاقة الرياح لا تزيد من الانبعاثات الكربونية أو من ظاهرة الاحتباس الحرارى أدى إلى اعتبارها مصدراً نظيفاً لاستدامة الطاقة.

وقد بلغ إجمالي قدرات التوليد من طاقة الرياح على مستوى العالم نحو ٥,٩ ألف ميجاوات. وتشير التوقعات إلى إمكانية زيادة إجمالي القدرات من طاقة الرياح فى العالم إلى نحو ١١٧ ألف ميجاوات بنهاية عام ٢٠٠٩. كما قدرت الدراسات التى أجراها مجلس الطاقة العالمى إمكانيات طاقة الرياح فى أقل تقدير لها بما يعادل ١٨٠ جيجا وات، مع إمكانية أن تصل إلى نحو ٤٧٠ جيجا وات فى ظل الحرص الشديد على البيئة والانبعاثات من دول العالم.

■ الرؤية والسياسات

يستهدف الحزب تنويع مصادر الطاقة من خلال العمل على:

- تبنى سياسة مستقبلية للربط الكهربائى على المستوى العربى والإفريقى والدولى، فى ضوء النجاح الذى حققته مشاريع الربط مع دول الجوار (سوريا والأردن وليبيا).
- التوسع فى طاقة الرياح كأحد المصادر الهامة للطاقة المتجددة.

وتجدر الإشارة إلى أنه يجرى حالياً وضع استراتيجية للوصول بطاقة توليد الكهرباء من الطاقات المتجددة إلى نحو ٢٠٪ من إجمالى طاقات التوليد فى عام ٢٠٢٠.

يستهدف الحزب وضع استراتيجية للوصول بطاقة توليد الكهرباء من الطاقات المتجددة إلى نحو ٢٠٪ من إجمالى طاقات التوليد فى عام ٢٠٢٠، وذلك من خلال:

- استكمال الشبكة الكهربائية العربية الموحدة، وتنفيذ مشروعات الربط الكهربائى مع دول المغرب العربى.
- التحرك إفريقياً لاستثمار الموارد المائية لدى دول المنبع فى توليد الطاقة الكهربائية.
- الاندماج فى الشبكة الأوروبية عبر دول حوض البحر المتوسط.
- إنشاء محطات رياح لتوليد الكهرباء بالتمويل والاستثمار المباشر للقطاع الخاص.

وتتمثل أهم محاور السياسات التى يتبناها الحزب وحكومته فيما يتعلق بالطاقة الكهرومائية فى الآتى:

التوجه:
دعم ومساندة قرار المجلس الأعلى للطاقة للوصول بالطاقة المتجددة إلى ٢٠٪ من إجمالي الطاقات فى عام ٢٠٢٠.

- مد شبكات الربط الكهربائى لتشمل الدول العربية الواقعة شرق البحر الأحمر (السعودية، الكويت، قطر، البحرين، الإمارات، عمان، اليمن)، وذلك عبر المملكة العربية السعودية التى تنفذ حالياً مشروعات للربط مع دول مجلس التعاون الخليجى، لتكتمل بذلك الشبكة الكهربائية الموحدة لتحقيق سوق عربية مشتركة فى مجال الطاقة الكهربائية.
- تنفيذ مشروعات للربط الكهربائي مع دول المغرب العربي، ليكتمل محور الربط الكهربائي بين دول شمال أفريقيا، وليرتبط بأوروبا عن طريق الكابل البحري الذى تم تنفيذه بين المغرب وأسبانيا عبر مضيق جبل طارق.
- التحرك عبر تجمع الطاقة لدول شرق أفريقيا والذي يضم تسعة دول أفريقية، والاتحاد الأفريقى لتاقلى وموزعى الكهرباء والذي يضم أكثر من ٥٠ دولة أفريقية، لاستثمار المصادر المائية المتاحة بدول المنبع لتوليد الطاقة الكهربائية لتغطية احتياجات هذه الدول وتصدير الفائض إلى دول الشمال الأفريقى وأوروبا عبر مصر.
- استكمال خطوات التنسيق الذى يجرى حاليا مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط للربط الكهربائى مع مجموعات الدول، أو من خلال منظمة مرصد حوض البحر المتوسط ولجنة شبكات الربط الأوروبية المعنية بالربط الكهربائى مع الدول العربية وإدماجها فى الشبكة الأوروبية.
- تطبيق النظم الكهربائية الأوروبية الفنية والتجارية المطبقة حالياً فى أسواق الطاقة الأوروبية تمهيداً للدخول فيها على أسس تنافسية.

كما تتمثل أهم الخطوات اللازمة لتنفيذ سياسة الحزب فيما يتعلق بطاقة الرياح فى الآتى:

- تحديد المناطق ذات القدرات الكبيرة على توليد طاقة الرياح، وتحقيق التنسيق والتعاون بين الشركة القابضة لكهرباء مصر وهيئة الطاقة الجديدة والمتجددة فى هذا الشأن.
- حفز القطاع الخاص على المشاركة فى إنشاء محطات الرياح، من خلال السماح له بالدخول على شبكة الكهرباء والبيع للمستهلك مباشرة أو البيع التجارى للدولة بأسعار اقتصادية.

ثالثاً: الطاقة النووية

تعتبر الطاقة النووية خياراً إستراتيجياً لجأت إليه العديد من دول العالم لتوليد الطاقة الكهربائية دون الاعتماد على مصادر الطاقة الناضبة. وقد بدأ استخدام المحطات النووية لأغراض توليد الكهرباء لأول مرة عام ١٩٥٤. ويبلغ الآن عدد الدول المالكة لمفاعلات عاملة فى مجال توليد الكهرباء ٣١ دولة بإجمالى قدرات تصل إلى ٣٧١.٧ ألف ميجاوات، أى بما يعادل ١٠.٢٪ من جملة القدرات العالمية لتوليد الطاقة الكهربائية، ونحو ١٦٪ من إجمالى الطاقة الكهربائية المستهلكة عالمياً. كما تساهم المحطات النووية فى توليد نحو ٦٪ من إجمالى الطاقات المستهلكة عالمياً. كما يبلغ عدد المفاعلات تحت الإنشاء نحو ٣١ مفاعلا بقدرة تصل إلى حوالى ٢٣ ألف ميجاوات، تتركز أغلبها فى دول جنوب شرق آسيا.

■ الوضع فى مصر

ترجع المحاولة الأولى لبناء مفاعل نووى ومصنع للوقود فى مصر إلى بدايات الستينيات، حيث تقدمت شركتان عالميتان بعروض فى هذا الشأن إلا أن حرب ١٩٦٧ أدت إلى إرجاء هذا الأمر. ومع بداية عقد الثمانينات اتجهت مصر إلى تبنى برنامجا نوويا طموحا، حيث كان من المخطط له أن تصل طاقته لنحو ٨ آلاف ميجاوات بحلول عام ٢٠٠٠. وبدأت بالفعل إجراءات تنفيذ البرنامج النووى بإنشاء أول محطة فى الضبعة، إلا أن حادث تشيرنوبل فى عام ١٩٨٦ أدى إلى توقف هذا البرنامج.

وقد جاء توقف البرنامج النووى لمصر متزامناً مع توقف البرامج النووية للعديد من دول العالم التى أصبح لديها فى ذلك الوقت تخوفا من الاستمرار فى تنفيذ برامجها النووية. ومن الجدير بالذكر أن محاولات مصر لإنشاء محطات نووية نتج عنها تكوين خبرات متراكمة يمكن الاستفادة منها عند البدء فى تنفيذ برنامج للطاقة النووية على الأراضى المصرية.

■ الخبرة الدولية

أعلنت العديد من دول العالم استراتيجياتها المستقبلية لتأمين مصادر الطاقة لديها، حيث اشتملت على الاستمرار أو التوسع فى استخدام المحطات النووية. فقد اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية من الإجراءات والتشريعات ما يساعد على تسهيل إنشاء محطات نووية جديدة ويساهم فى توفير تكاليف تطوير هذه المحطات.

كما أعلنت فرنسا عن عزمها إنشاء محطة جديدة للطاقة النووية. وتقوم كل من روسيا والهند والصين وغيرها من الدول فى الوقت الحالى باستكمال عدد من محطاتهما النووية تحت الإنشاء. وقد بدأت فنلندا بالفعل فى إنشاء أول محطة فى أوروبا الغربية بعد مرور سنوات توقف إنشاء محطات جديدة فى تلك المنطقة.

كما تقدمت الدول التى تعتزم إنشاء محطات نووية ولا تتوافر لديها الخبرات الفنية اللازمة بطلب إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتقديم المعونة الفنية لها فى هذا المجال. وقد كانت مصر من بين الدول التى وقعت اتفاقيات مع الوكالة لتعزيز التعاون والدعم الفنى اللازم لإنشاء المحطات النووية. ويعد التطور التكنولوجى المرتبط بارتفاع درجة الأمان فى المفاعلات النووية

أصبح استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية بهدف توليد الطاقة الكهربائية اللازمة لأغراض التنمية خياراً استراتيجياً للعديد من دول العالم

من أهم العوامل التى دفعت هذه الدول وغيرها إلى التفكير فى الدخول إلى مصاف الدول التى تستخدم الطاقة النووية لتوفير احتياجاتها من الطاقة. كما كان أيضاً للتطور التكنولوجى الحادث فى هذا الشأن تأثيراً مباشر على عنصر التكاليف المرتبطة بإنشاء المفاعلات النووية. ففى ضوء خبرة الدول النامية التى تعتمد على تكنولوجيات تتناسب مع قدراتها التمويلية نجد أن تكلفة إنشاء محطة نووية قدرة ١٠٠٠ ميجاوات تتراوح ما بين ١٣٠٠ – ١٥٠٠ مليون دولار. فى حين ترتفع هذه التكلفة فى حالة استخدام تكنولوجيات أكثر تطوراً، لتتراوح ما بين ١٥٠٠– ٢٠٠٠ مليون دولار.

■ الرؤية والسياسات

يعتبر الحزب الطاقة النووية خياراً استراتيجياً فى منظومة الطاقة للعقود التالية فى مصر. وتتبنى حكومته توجهاً نحو إدخال تكنولوجيا المحطات النووية واستخدامها فى توليد الكهرباء، بهدف تنويع مصادر الطاقة وتأمينها فى المستقبل.

ويرى الحزب وحكومته أن هناك فرصاً كبيرة لحصول مصر على التكنولوجيا النووية من دول العالم المختلفة نظراً للدخول فى العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية والثنائية وتلقيها دعماً فنياً من الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى هذا المجال. كما أن هناك العديد من القدرات المتوافرة والداعمة للبدء فى برنامج الطاقة النووية المصرى، وأهم هذه القدرات: الخبرات المكتسبة من المحاولات السابقة للدخول فى مجال الطاقة النووية، ومن إنشاء مصر وتشغيلها لمفاعلين بحثيين ومعامل، ولجهاز أمان نووى، فضلاً عن الخبرة المكتسبة من التعاون المستمر مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

التوجه:
إنشاء محطات نووية يتم التوسع فيها مستقبلا باعتبارها بديلا استراتيجيا متوسط وطويل الأجل يقلل من الاعتماد على مصادر الطاقة الأولية.

وقد تم تحديد المتطلبات التى تكفل تحقيق برنامج نووى مصرى ناجح لتوليد الكهرباء، أهمها:

■ تفعيل نشاط صندوق الطاقة البديلة للتمويل الكلى أو الجزئى للبرنامج النووى المصرى، لتوفير التمويل للاستثمارات المطلوبة لإنشاء المحطات النووية سواء من الموارد الذاتية أو الاقتراض (محلى، خارجى).

■ تحديد مواقع لإنشاء المحطات النووية، وإعداد وتأهيل الكوادر البشرية المشاركة فى البرنامج النووى.

■ اختيار مُورد المحطات النووية وتحديد نوع وقدرة المفاعلات، والتأمين طويل الأجل للحصول على خدمات دورة الوقود النووى وقطع الغيار وتبادل المعرفة التكنولوجية لتطوير وتحديث الطرازات المُوردة عبر تعاقدات طويلة الأجل.

■ توفير مصادر الوقود النووى على المدى الطويل.

■ استصدار القانون النووى لتنظيم الأنشطة النووية، وتحديد اختصاصات الجهات المعنية، وفصل جهاز الأمان النووي عن هيئة الطاقة الذرية ليصبح جهازا رقابياً مستقلاً.

■ قيام هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء بتنفيذ مشروعات إنشاء محطات القوى النووية، والمشروعات المرتبطة بها، والإشراف على إدارتها.

■ إعادة تشكيل المجلس الأعلى لاستخدامات الطاقة النووية، والذى يختص بوضع البرامج والسياسات وإقرار المشروعات المتعلقة باستخدامات الطاقة النووية فى المجالات السلمية.

رابعاً: خريطة الطاقة المستقبلية لمصر حتى عام ٢٠٢٢

فى ضوء ما سبق، تتحدد أهم ملامح السياسة المستقبلية للطاقة فى مصر حتى عام ٢٠٢٢، على النحو التالى:

■ تحقيق استقرار فى حجم إنتاج زيت البترول الخام والمتكثفات عند مستواه الحالى.

■ زيادة إنتاج الغاز الطبيعى بمعدل ٥٪ فى المتوسط سنوياً خلال تلك الفترة، بحيث تتحرك معدلات الزيادة السنوية حول هذا المتوسط بالزيادة أو النقص.

■ تحقيق الاستخدام الأمثل لموارد الطاقة دون المساس بتوافرها لكافة المستخدمين، من خلال تبنى استراتيجية لترشيد استهلاك الطاقة تدريجيا علي مدى زمنى قدره ١٥ سنة، بنسب تبدأ من ٠,٦٪ فى عام ٢٠٠٨ وتصل إلى ٨,٣٪ عام ٢٠٢٢، وبما يضمن تحقيق وفر فى حجم الطاقة المستهلكة حالياً بنسبة ٢٠٪.

■ تبنى سياسات لدعم الطاقة تركز على وصول هذا الدعم لمستحقيه، مع التوسع فى نظام شرائح الاستهلاك، وتصحيح الأسعار فى الأجل المتوسط وفق معايير محددة.

■ الوصول بطاقة توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة إلى نحو ٢٠٪ من إجمالى طاقات التوليد حتى عام ٢٠٢٠.

■ البدء فى الخطوات والإجراءات التنفيذية للبرنامج النووى المصرى، والذى يتضمن إنشاء ٤ محطات حتى عام ٢٠٢٢، بطاقة إجمالية تعادل نحو ٧ مليون طن بترول مكافئ سنوياً، بحيث يبدأ تشغيل المحطة الأولى عام ٢٠١٨/٢٠١٧.

■ استهداف أن تصبح مصر مركزاً تجارياً بين الدول المنتجة بمنطقة الخليج والدول المستهلكة فى أوروبا، لتحقيق عوائد تجارية وتأمين الاحتياجات المستقبلية من المنتجات البترولية على المدى الطويل.

■ استهداف تحقيق الربط الكهربائى الإقليمى والدولى حتى عام ٢٠٢٢، من خلال:
– استكمال الشبكة الكهربائية العربية الموحدة.
– تنفيذ مشروعات الربط الكهربائى مع دول المغرب العربى.

يستهدف البرنامج النووى المصرى:
■ إنشاء ٤ محطات حتى عام ٢٠٢٢.
■ الطاقات الإجمالية للمحطات تعادل نحو ٧ مليون طن بترول مكافئ.
■ يبدأ تشغيل المحطة الأولى عام ٢٠١٨/٢٠١٧.

- التحرك أفريقياً لاستثمار الموارد المائية لدى دول المنبع فى توليد الطاقة الكهربائية.
- الاندماج فى الشبكة الأوروبية عبر دول حوض البحر المتوسط.

■ إعادة هيكلة قطاع الطاقة، بما يسمح بتحرير سوق الطاقة تدريجياً، مع تطبيق آليات فعالة لحماية المستهلك، وتطوير دور الدولة لتصبح بمثابة مراقب ومنظم لسوق الطاقة.

وفى ظل استهداف الحزب وحكومته لإنجاح كافة السياسات المستقبلية للطاقة فى مصر، السابق تناولها، فإن الشكل رقم (٣) يعرض خريطة الطاقة وفقاً للتوقعات المستقبلية لتطور كافة مواردنا من الطاقة حتى عام ٢٠٢٢، والتى تشمل مزيجاً متنوعاً من مصادر الطاقة (التقليدية، والمتجددة، والنووية).

ومن الجدير بالذكر أن تحقيق معدلات النمو المستهدفة سنوياً، والتى تصل إلى ٧٪، سوف يتطلب مستويات من الطاقة المستهلكة تزيد عن مواردنا الموضحة بخريطة الطاقة فى عام ٢٠٢٢. وهو الأمر الذى يمثل تحدياً يتطلب التخطيط لمواجهته من خلال تعظيم استغلالنا لموارد الطاقة المتاحة واستخداماتنا منها، وكذلك الارتفاع بمعدلات ترشيد استهلاك الطاقة، والعمل على تأمين مصادر إضافية لها.

شكل رقم (٣)، خريطة الطاقة المستقبلية لمصر حتى عام ٢٠٢٢